المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد الثامن عشر، يوليو 2024)

تقييم تجارب التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة: تجربتي بنك جرامين وأمانة اختيار ماليزيا مع الإشارة إلى مصر[1]

أسامة محمد غطاس مرعي
باحث الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
osama.marey@esps.alexu.edu.eg

[1] تم تقديم البحث في 2023/8/29، وتم قبوله للنشر في 2024/5/27.

الملخص

سعي البحث لدراسة دور مصارف التمويل الصغير في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة مستخدماً أسلوباً تحليلياً في عرض وتقييم تجربتي بنك جرامين –في بنغلاديش– ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا باعتبارهما أبرز تجارب التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة؛ فتناول البحث هيكلهما التنظيمي والبرامج التمويلية لهما وآلية تقديمها والاستفادة منها. واستعان البحث بعدد من الأساليب البيانية والإحصائية والقياسية –المربعات الصغرى العادية OLS– لاختبار فرض البحث؛ مصارف التمويل الصغير لها دور كبير في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية، وأُثبِت صحته. كما تناول البحث عرضاً موجزاً لتجربة مصر في تمويل المشروعات الصغيرة خاصةً الصندوق الاجتماعي للتنمية –جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لاحقاً– وكيفية الاستفادة من تجربتي بنك جرامين وأمانة اختيار ماليزيا؛ حيث عرض البحث آلية لتطوير التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة في مصر من خلال إنشاء بنك متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة.

الكلمات المفتاحية: بنك جرامين، مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا، الصندوق الاجتماعي للتنمية، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، مصر.

Evaluating bank financing experiences for small projects: the experiences of Grameen Bank and Amanat Ikhtiyar Malaysia with reference to Egypt

Abstract

The research sought to study the role of microfinance banks in developing small enterprises sector using an analytical method in presenting and evaluating the experiences of Grameen Bank (Bangladesh) and Amanat Ikhtiar Malaysia as the most prominent experiences of Bank financing for small enterprises; The research dealt with their organizational structure, funding programs and the mechanism of providing and benefiting from them. The research used several graphic, statistical, and econometric methods (OLS) To test the hypothesis of the research; microfinance banks have a major role in the development of small enterprises in developing countries and proved its validity. The research also dealt with a brief presentation of

Egypt's experience in financing small enterprises, especially the Social Fund for Development (later the Medium, Small and Micro Enterprises Development Agency), and how it benefited from the experiences of Grameen Bank and Amanat Ikhtiar Malaysia; The research presented a mechanism for developing bank financing for small enterprises in Egypt through the establishment of a bank specialized in financing small enterprises.
Key Words: Grameen Bank, Amanat Ikhtiar Malaysia, Social Fund for Development (SFD), Micro, Small and Medium Enterprises Development Agency, Egypt.

1- المقدمة

تمثل المشروعات الصغيرة قطاعاً استراتيجياً يناسب الخصائص الاقتصادية والديموغرافية للدول النامية، ولذلك تمثل تنمية هذا القطاع بداية الطريق الصحيح نحو تنمية اقتصاديات الدول النامية، ولما كانت تنمية قطاع معين تبدأ بمعالجه مشكلاته ومعوقات تنميته؛ فيتناول هذا البحث تقييم تجربتي بنك جرامين وأمانة اختيار ماليزيا كأحد الوسائل لحل مشكلة التمويل لا سيما التمويل المصرفي، الذي يمثل أحد المعوقات الرئيسة التي تقف أمام تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول النامية.

فالمشروعات الصغيرة وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO) هي عبارة عن منشآت صغيرة الحجم تنتج وتوزع السلع والخدمات، ويديرها غالباً منتجين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضها يستأجر عمالاً أو حرفيين والبعض الآخر يعتمد على العمالة من داخل العائلة –المشروعات الصغيرة العائلية– وتستخدم هذه المشروعات رأس مال ثابت صغير وبعضها يعمل بدون رأس مال ثابت، وتوفر فرص عمل غير مستقرة ودخولاً غير منتظمة عادةً، كما أنها غالباً ما تعمل بشكل غير رسمي؛ أي يضم هذا القطاع مشروعات غير مسجلة لدي أجهزة الدولة أو في الإحصاءات الرسمية لها (محمد، 2000).

وقُدر أن الشمول المالي الناجح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة MENA [2] بتوفير التمويل والحسابات البنكية لها سيساعد على خلق 16 مليون فرصة عمل رسمية بحلول عام 2025م، وأن إتاحة الوصول للتمويل ستشجع على الابتكار والابداع في بيئة الأعمال لا سيما لرواد الأعمال الصغار وأصحاب المشروعات الناشئة، ولذلك فالدمج المالي للمشروعات الصغيرة وتوفير

[2] منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التمويل المناسب لها سيدفعها نحو النمو والتطور والدخول تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، بما يكسبها مزيداً من القدرة على الحصول على التمويل، وبالتالي مزيداً من النمو والتطور (Ghebrial, 2019).

ولذلك ركز هذا البحث على المصارف المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية هذا القطاع الاستراتيجي في الدول النامية؛ فتناول أبرز التجارب في هذا الصدد –بنك جرامين ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا– مع الإشارة إلى مصر.

1-1 مشكلة البحث

تواجه المشروعات الصغيرة في الدول النامية عديد من المعوقات والصعوبات لا سيما صعوبات الحصول على التمويل وخاصة التمويل المصرفي، وأن الكثير من هذه المشروعات تعمل بشكل غير رسمي، بما يُزيد من صعوبة حصولها على التمويل المصرفي، فعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية تراوح بين 365–445 مليون مشروع ويعمل حوالي 90% من هذا العدد بشكل غير رسمي، وما بين 70% – 78% من هذه المشروعات يحتاج إلى التمويل المصرفي ولكنها لا تستطيع الوصول للائتمان، حيث إن من 12% – 16% منها لديه القدرة على الوصول للائتمان ولكنها تعاني من القيود المفروضة على الائتمان (ILO,2016). وأوضحت دراسة لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) أنه عند الجمع بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة التي لا تحظي بخدمات تمويلية كافية وتلك التي لا تحظي بهذه الخدمات فإن ما بين 45% – 55% من المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الدول النامية تعتبر الوصول للخدمات التمويلية قيداً على عمل وتشغيل تلك المشروعات (Hommes , et al., 2013).

وبناءً على ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في أن المشروعات الصغيرة في الدول النامية ومنها مصر تعاني من صعوبات الحصول على التمويل المصرفي من البنوك التقليدية وخاصةً البنوك التجارية الخاصة، فضلاً عن أن معظم المشروعات الصغيرة –القائمة فعلاً والناشئة –تعمل بشكل غير رسمي، وهو ما يعوق تنميتها وتوسيع عملياتها الإنتاجية بالإضافة إلى حرمان الاقتصاد القومي من فرصة الاستفادة من نموها وتطورها؛ والذي بحدوثه سينعكس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من حدة البطالة، وفي هذا الإطار يسعي البحث إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- كيف ساهمت تجربة بنك جرامين في تنمية المشروعات الصغيرة في بنغلاديش؟

2- كيف ساهمت تجربة مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا في تنمية المشروعات الصغيرة في ماليزيا؟

3- ما أبرز معالم التمويل الصغير في مصر؟ وكيف يمكن لمصر أن تستفيد من تجربتي بنك جرامين ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا؟

1-2 أهمية البحث وأهدافه

تعددت التجارب الدولية التي قطعت شوطاً طويلاً وناجحاً في مجال تنمية المشروعات الصغيرة كتجربة اليابان وكندا وسنغافورة وإيطاليا وكوريا الجنوبية وبنغلادش وماليزيا وغيرها الكثير. ويمكن الاستفادة والاسترشاد بهذه التجارب لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة ولا سيما عند النظر في طرق وأدوات التمويل المصرفي والمؤسسات المصرفية التي أقامتها هذه الدول لتنمية وتطوير هذا القطاع، وكيفية تطويع هذه الأدوات والمؤسسات بما يتناسب مع طبيعة الدول النامية عامة ومصر خاصة.

ويمثل هذا البحث إضافة ذات أهمية بإجابته على أسئلة مشكلة البحث السابقة، وعرضه لكيف أن حصول المشروعات الصغيرة على التمويل بالطريقة التي تتناسب مع خصائصها يسهم في تنميتها بما ينعكس في زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مزيد من فرص العمل، ولذلك سيسعى البحث إلى تحليل وتقييم بعض تجارب مصارف التمويل الصغير –بنك جرامين ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا– وكيف يمكن لمصر الاستفادة من هذه التجارب، بعد عرض موجز لأبرز معالم التمويل الصغير في مصر.

1-3 فرض البحث

مصارف التمويل الصغير لها دور كبير في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية.

1-4 منهج البحث

يعتمد البحث على الوصف والتحليل، وأسلوب دراسة الحالة –تجربة بنك جرامين في بنغلاديش، ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا– ويستخدم في العرض والتحليل واختبار الفروض عدداً من أساليب التحليل البياني، والاحصائي –كمعامل ارتباط بيرسون– والقياسي –نموذج انحدار بسيط "طريقة OLS"– لمعرفة دور مصارف التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة انتاجاً وتوظيفاً.

1-5 حدود البحث

الإطار المكاني للبحث هو بنغلاديش وماليزيا ومصر. ويرجع سبب اختيار تجربة بنغلاديش وماليزيا إلى توافق الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لبنغلاديش مع مصر، ونجاح إعادة تطبيق تجربة بنك جرامين في ماليزيا بشكل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا.

1-6 خطة البحث

يتناول البحث في البداية عرضاً لدور التمويل المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة في الأدبيات الاقتصادية، ثم تقييم وتحليل لأبرز تجارب التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة –بنك جرامين في بنغلاديش، ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا– ثم يتناول أبرز ملامح التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة في مصر –الصندوق الاجتماعي للتنمية "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاحقاً"– ثم يعرض البحث آلية مستنبطة من التجارب التي تناولها لتطوير التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة في مصر –بنك المشروعات الصغيرة– وأخيراً يعرض البحث أهم النتائج التي خَلُص إليها وعدد من التوصيات المقترحة.

2- دور التمويل المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة في الأدبيات الاقتصادية

يُمكّن التمويل المشروعات من الحصول على احتياجاتها المالية بما يساعدها على سد العجز المالي لديها، أو توفير الآلات والمعدات والأصول التي يحتاجها المشروع لبدء نشاطه أو التوسع في النشاط القائم، ولذلك يعمل التمويل علي تحفيز فرص الاستثمار المختلفة بتوفيره للدعم المالي والسيولة اللازمة لبدء النشاط، والتشغيل، ورفع مستويات الإنتاج، وتوفير فرص العمل، ولذلك يبحث التمويل في قضايا إتاحة الموارد المالية من أفضل المصادر التي تتناسب مع طبيعة واحتياجات المشروعات، وتأثرت قضايا التمويل بالتطورات المعاصرة في نظم وتكنولوجيا المعلومات وما ترتب عليها من تسريع دورة الحصول على الأموال وإدارة العمليات المتعلقة به من كافة النواحي (Kenemesh, 2017).

ويُقصد **بالتمويل الأصغر** – في معظم دول العالم – أنه توفير الموارد المالية للفقراء، وتقديم حزمة واسعة من الخدمات المالية في مجالات الائتمان والايداع والتحويلات والادخار والتأمين

والتدريب، وذلك من أجل بناء قدرات الفقراء الناشطين اقتصادياً (عوض والبيلي، 2018)، ويُلاحظ أن الذي يقدم هذه الخدمات المالية بشكل متكامل للفقراء هي مصارف التمويل الصغير وهذا ما سيتضح بتحليل تجربتي بنك جرامين وأمانة اختيار ماليزيا. والتمويل الأصغر واحداً من أهم الطرق التي تستخدم للتخفيف من حدة الفقر، وغالباً ما يُستخدَمه الفقراء لإقامة أنشطة إنتاجية صغيرة، كما أنه يعالج –كبديل– الصعوبات التي تواجه الفقراء في الحصول على التمويل خاصةً من المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك (Vandenberg & Creation, 2006). ويُلخص الشكل رقم (1) أهم طرق التمويل المتاحة أمام المشروعات الصغيرة.

شكل رقم (1): طرق تمويل المشروعات الصغيرة

وتتلخص طرق تمويل المشروعات الصغيرة في الشكل التالي:

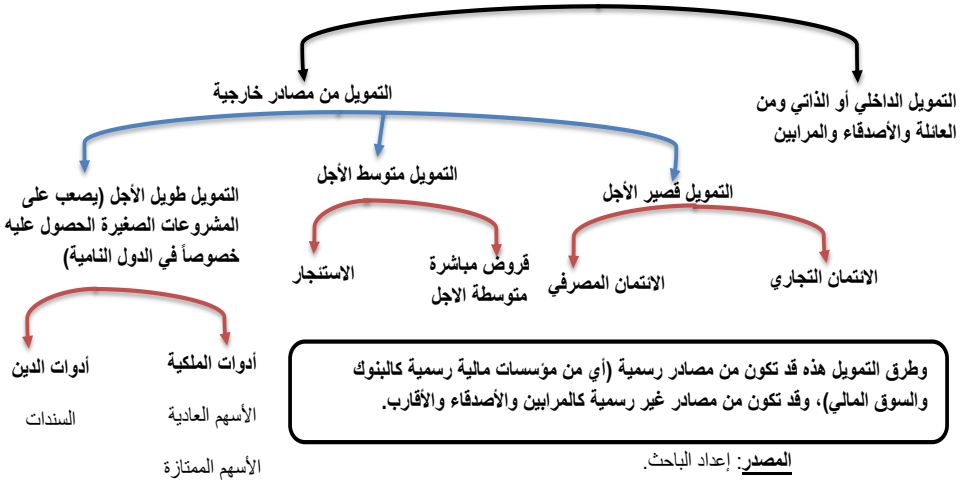

المصدر: إعداد الباحث.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة: مرعي، أسامة. والناقة، أحمد. والشامي، محمد. (2023). ***دور التمويل المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر خلال الفترة (1991 – 2020)***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية.

وبالرجوع للنظرية الاقتصادية (Nicholson & Snyder, 2007) و (Nicholson& Snyder, 2012)؛ يتمثل دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في أن تنمية هذا القطاع لها جانبان؛ يتمثل الجانب الأول في زيادة انتاج قطاع المشروعات الصغيرة، والجانب الثاني في رفع المستوي المعيشي لمالكي المشروعات الصغيرة والعاملين فيها، والجانب الثاني نتيجة

للأول. فوفقاً للنظرية الاقتصادية –تحديداً نظريتا سواء المستهلك والمنتج– نفترض اقتصاد دولة ما – للتبسيط من أجل التحليل البياني– كالتالي: **1**– وجود عنصري انتاج –العمل ورأس المال– يُستخدمان في انتاج نوعين من الإنتاج –سلع وخدمات–. **2**– أن أسعار عوامل الإنتاج ثابتة أو تتغير بنسبة أقل من نسبة التغير في ميزانية –حجم تمويل– المشروعات الصغيرة؛ حتى تؤدي زيادة حجم التمويل إلى القدرة على شراء وتوظيف مزيد من عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة الإنتاج؛ لأن زيادة أسعار عوامل الإنتاج بنفس نسبة الزيادة في التمويل أو بنسبة أكبر لن تُمَكِن من شراء وتوظيف عوامل الإنتاج ومن ثم لن يزيد الإنتاج. **3**– أن المستوي العام للأسعار –التضخم– ثابت أو يتغير بنسبة أقل من نسبة التغير في دخول أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها؛ حتى تؤدي الزيادة في الإنتاج المترتبة على زيادة التمويل إلى زيادة دخل العاملين في المشروعات الصغيرة ومن ثم زيادة استهلاكهم؛ لأن زيادة الأسعار بنفس نسبة الزيادة في الدخل أو بنسبة أكبر لن تمكنهم من زيادة استهلاكهم.

شكل رقم (2): دور التمويل في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة وفقاً للنظرية الاقتصادية

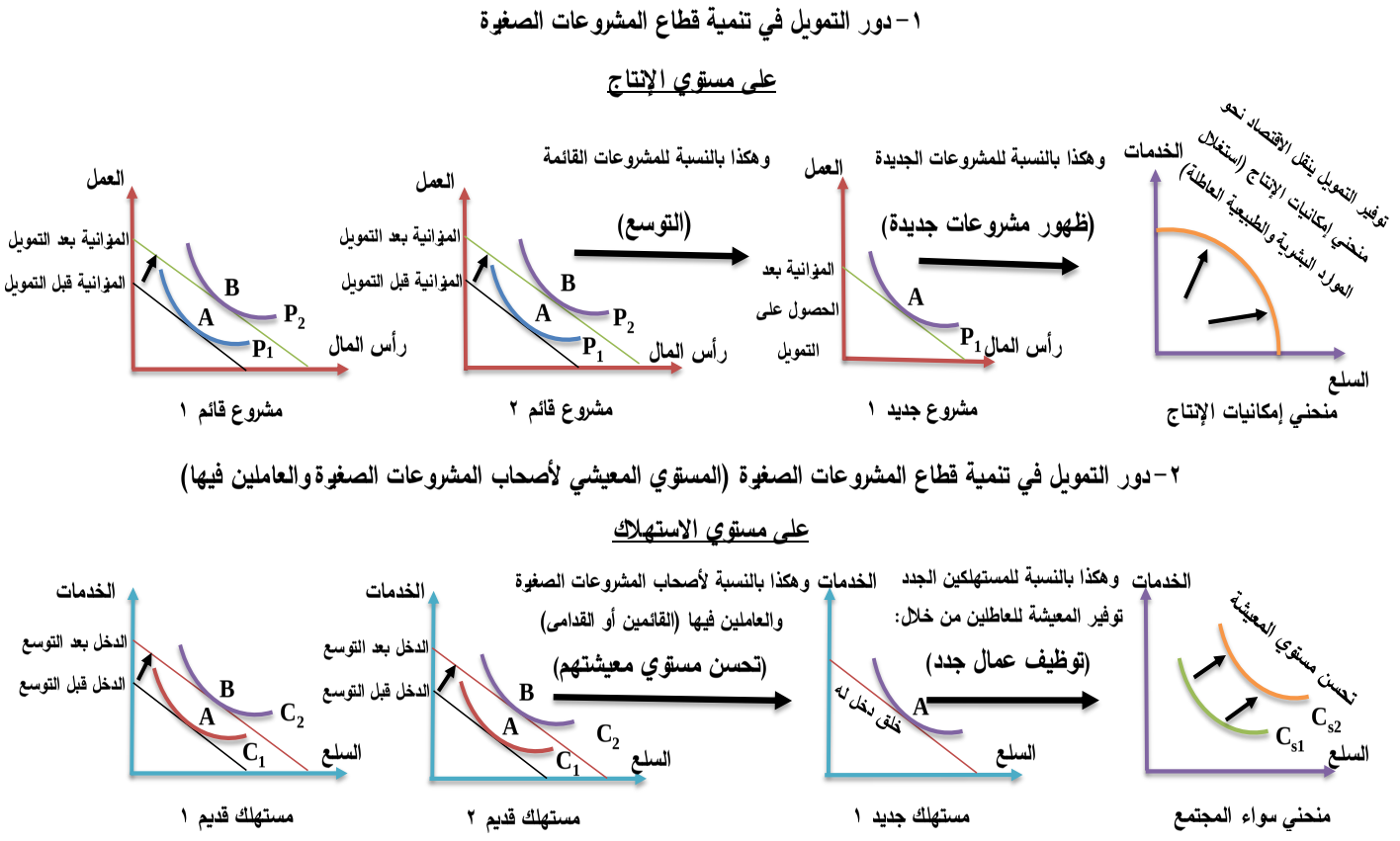

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة: مرعي، أسامة. والناقة، أحمد. والشامي، محمد. (2023). ***دور التمويل المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر خلال الفترة (1991 - 2020)***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة

يتضح من الشكل السابق – الشكل رقم (2) – ما يلي:

- بما أن البحث يركز على الدول النامية التي تعاني من البطالة على مستوى الأفراد والموارد الطبيعية، وبالتالي توفير التمويل بشروطٍ ميسرة لأصحاب المشروعات الصغيرة القائمة من أجل التوسع وللأفراد العاطلين لمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة جديدة، فسيؤدي ذلك –على جانب الإنتاج– إلى انتقال خط الميزانية الخاص بالمشروعات القائمة إلى أعلى ليمس منحني ناتج متساوي أعلى بما يعني زيادة انتاج المشروعات الصغيرة القائمة نتيجة التوسع بعد توفير التمويل لها، كما أن توفير التمويل للأفراد العاطلين سيساعدهم على إقامة مشروعات جديدة بما يعني إضافة جديدة لعدد المشروعات القائمة وكذلك القيمة المضافة أو انتاج قطاع المشروعات الصغيرة، وبالتالي انتقال اقتصاد الدولة نحو منحنى إمكانيات الإنتاج وهو ما يعني نمو قطاع المشروعات الصغيرة، وبالتالي النمو الاقتصادي للدولة.
- أما على جانب الاستهلاك؛ فإن توفير التمويل للمشروعات الصغيرة سيؤدي إلى نتيجتين أو على الأقل أحدهما؛ الأولى: توظيف عمال جدد في المشروعات الجديدة، والقائمة وبالتالي خلق دخول جديدة توفر لهم مستوى معيشي لم يكن موجوداً من قبل، والثانية: أن زيادة رأس المال –نتيجة التمويل– مع ثبات عدد العمال في المشروعات القائمة سيؤدي إلى زيادة انتاجيتهم وبالتالي دخولهم وبالتالي انتقال خط الميزانية الخاص بهم لأعلى ليمس منحني سواء أعلى بما يعني مستوي معيشي أعلى، وبالتجميع انتقال منحني سواء المجتمع –أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها– إلى أعلى –في ظل افتراض تماثل أذواق وتفضيلات أفراد المجتمع– وهو ما يعني تحسن المستوى المعيشي الخاص بهم.
- يمكن القول في نهاية هذا التحليل النظري –اعتماداً على النظرية الاقتصادية– إن توفير التمويل وتسهيل حصول المشروعات الصغيرة عليه –بإيجاد طرق ووسائل تسهل حصولها عليه– يسهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول النامية بما يعني الارتقاء برفاهية المجتمع في ظل افتراض ثبات العوامل المؤثرة على تنمية القطاعات الأخرى.

وسيتم عرض بعض أهم الدراسات التي تناولت موضوع التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة مرتبةً ترتيباً تنازلياً وفقاً لتاريخ نشرها كالتالي:

1. دراسة (Fridell, 2008): تناولت الائتمان الصغير والقطاع غير الرسمي في الضفة الغربية –فلسطين– وسعت للإجابة على السؤال هل أنشطة الائتمان الصغير توفر حافزاً كافياً للمشروعات الصغيرة لتعمل بعيداً عن القطاع غير الرسمي؟ وهدفت إلى معرفة تأثير الائتمان الصغير على القطاع غير الرسمي –نظراً لنموه بشكل كبير حيث أصبح المصدر الرئيس لخلق الوظائف للفلسطينيين الفقراء– وأن غالبية طالبي الائتمان الصغير يعملون في القطاع غير الرسمي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب القياسي اعتماداً على البيانات المسحية التي جمعها الباحث. وتوصلت الدراسة إلى أن الائتمان الصغير لا يُعتَمد عليه وحده للتحفيز على الانتقال للقطاع الرسمي؛ لوجود عوامل أخري ربما تفسر بشكل أكبر سبب عدم الانتقال من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.
2. دراسة (El-Said & Zaki ,2013): تناولت إمكانية الوصول للتمويل والمشاكل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs في مصر. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليل مستعينةً بالدراسات المسحية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. وتوصلت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل في الدول النامية، وأنه بالرغم من الإصلاح المصرفي الذي قام به البنك المركزي المصري في 2004 [3]؛ إلا أن قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوصول للتمويل المناسب ظل هو المعوق الرئيس. وتوصلت من خلال الإحصاء الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر إلى أن نصف هذه المشروعات يتركز في ثلاث محافظات الشرقية والقاهرة والغربية –مشكلة التركز وعدم الانتشار في كافة أرجاء الدولة– فضلاً عن تخصصها بشكل كبير في التصنيع والتجارة وقليل منها يستهدف التصدير، وأن فقط 50% منها تتعامل مع البنوك وتستفيد من تحسين إمكانية الوصول للخدمات التمويلية.
3. دراسة (beck, 2013)؛ عن التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دروس من الأدبيات). تناولت العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والعمق المالي والتنمية الاقتصادية؛ وأن العمق المالي له قدرة كبيرة على تخفيض القيود المفروضة على

[3] لمعرفة الإصلاح المصرفي الذي بدأه البنك المركزي المصري عام 2004 يمكن الرجوع لذلك من خلال الرابط التالي: https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/ReformPhase1.aspx

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تخفيض الفقر وتسريع عملية التنمية الاقتصادية.

4. دراسة (Ramón, Rodrigo, 2013)؛ بعنوان تمويل البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs في المكسيك. هدفت إلى دراسة استراتيجيات إقراض البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في المكسيك، والعوامل التي تعزز أو تعيق الإقراض لهذا القطاع، ولهذا في 2011 أُجري استبيان مفصل عن تعاملات البنوك التجارية في المكسيك، وبالرغم من أن الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لازال يمثل نسبة صغيرة من محفظة القروض إلا أن نتائج الاستبيان أشارت إلى زيادة أهمية اتساعه وزيادته، وأن أكبر العوائق أمام زيادة عرض الائتمان لهذه المشروعات هي نقص المعلومات، وعدم وجود ضمانات كافية على هذه القروض، وعدم رسمية هذه المشروعات، والتغيرات والعقبات التي واجهت البنوك التجارية خلال الثلاثة عقود الأخيرة.

5. دراسة (Kharbotli, et al., 2014): قامت بدراسة وتحليل مدى إمكانية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مصر. فتناولت المؤسسات المنوط بها تقديم التمويل لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ومدى تحفظ البنوك المصرية في تقديم الائتمان لهذا القطاع خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية –الأزمة المالية 2008– وأن البنوك التجارية الخاصة –بشكلٍ خاص– أصبحت ترفض التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن جدارتها الائتمانية منخفضة جداً بما يعرضها لمخاطر عدم السداد. واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليل في تناولها لهيكل الجهاز المصرفي في مصر خلال الفترة (2004 – 2010)، ومؤسسات التمويل الصغير، والدور المؤسسي والتنظيمي والقوانين الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يجب على الحكومة اتباعها، والمؤسسات التي يجب أن تُنشأ لتعزيز البيئة الرسمية التي تعمل في ظلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأنه ينبغي على البنوك أن تتبني نظاماً للائتمان يتناسب مع خصائص وطبيعة هذا القطاع.

6. دراسة (نويرة نور، 2018)؛ بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها ومدى تحقيقها للتنمية

الاقتصادية، ودراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالة المسيلة. وتوصلت إلى عدم تناسب مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانيات هذه البنوك من حيث الموارد التي تتوفر لديها، وأثبتت صحة فرضية أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالة المسيلة يسهلون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك. واقترحت الدراسة تفعيل دور البنوك التنموية لتوفير الاحتياجات اللازمة لهذه المؤسسات، وتحفيز البنوك تنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار التشريعات اللازمة لتفعيل دور شركات مخاطر الائتمان وشركات القرض الايجاري، وإقامة نظام معلوماتي فعال.

7. دراسة (السيد،2018): تناولت التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي): التجربة المصرية. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في عرض تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ومصادر التمويل المتاحة أمامها، والمعوقات التي تقف أمام تمتعها بخدمات مصرفية متكاملة مع عرض الحلول المقترحة لتفعيل دور المصارف التقليدية والإسلامية في توفير تمويل كافي لتلك المشروعات. وحددت العقبات التمويلية المختلفة في جانب العرض –البنوك المُقرِضة– وفي جانب الطلب –المشروعات المقترضة– ونتيجة لمعوقات الاقتراض من المصارف التقليدية ظهرت أهمية البحث عن أدوات تمويلية بديلة من خلال المصارف الإسلامية؛ وهو ما ركزت عليه الدراسة لإبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف الإسلامية لسد الفجوة التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت إلى ضرورة دفع جانب الطلب – المشروعات الصغيرة والمتوسطة– لدخول القطاع المصرفي من خلال الشمول المالي الذي بدأها البنك المركزي، والتوسع في الاعتماد على رأس المال المخاطر والتأجير التمويلي والخصم كأدوات تمويلية بديلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

8. دراسة (Olamilekan, 2018): تناولت التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ايرلندا: من المنظور المصرفي. وهدفت إلى فهم منظور البنوك عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمعوقات التي تقف أمام تمويلها، وأثر الحوافز والسياسات الحكومية على تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكيف تنخرط البنوك في هذا القطاع في

ايرلندا. وتوصلت إلى أن البنوك تنظر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعلى أنه قطاع مهم وكبير حجماً ومليء بالفرص، وأن البنوك الأيرلندية واثقة من نموه وقدرته على الابداع وخلق منتجات جديدة يمكن تمويلها، وأن معوقات تمويل هذا القطاع في ايرلندا تتمثل في أن البنوك لا تقدم الائتمان إليه إلا بعد تقييم شامل للتاريخ المالي والخطط المستقبلية وهو ما يحرم كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول للائتمان. وخَلُصت إلى أن البنوك لا تمول هذه المشروعات إلا في إطار برامج وضمانات حكومية.

9. دراسة (بوركوه & بوعبدالله، 2019)؛ بعنوان دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، ودراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، فتناولت مفهوم المشروعات الصغيرة، وإجراءات وأساليب تمويلها، وأنواع القروض المصرفية الموجهة للمشروعات الصغيرة وأهميتها، وسياسات إقراضها والعوامل المؤثرة فيها. وتوصلت إلى أن المشكلة الرئيسة التي تعاني منها المشروعات الصغيرة هي عدم قدرتها على الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي؛ وأن ذلك يرجع لارتفاع درجة المخاطر، وعدم وجود الضمانات الكافية.

10. دراسة (الشافعي & اوصيلة 2022): تناولت دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. وطُبِّقَت على فروع مصرف الجمهورية بمدينة الخمس، وهدفت إلى بيان الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. واستخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي جمعتها عن 66 موظف في فروع المصرف في المدينة من أصل 80 موظف أي بنسبة استجابة 83%. وتوصلت إلى أن المصارف التجارية لها دور في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنها تتساهل في تقديم التمويل اللازم لها وتقدم الاستشارات التي تخص نشاط هذه المشروعات. وأوصت بضرورة اهتمام المصارف التجارية برفع كفاءة موظفيها في التعامل مع أصحاب هذا النوع من المشروعات، والتعريف بأهمية هذه المشروعات، وانشاء مكتب خاص داخل المصرف يختص بتقديم الاستشارات ومتابعة نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

11. دراسة (Esubalew & Raghurama, 2023): بعنوان تمويل البنوك التجارية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMSEs): تحليل تأثير الوساطة وتعدد المجموعات.

حيث وجدت الدراسة أنه بالرغم من تلقى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمويل كافي نسبياً من البنوك التجارية إلا أن هذا التمويل لم يحقق النمو الرأسي الكافي لهذا القطاع لعديد من الأسباب. وهدفت إلى فحص العوامل التي تحد من تمويل البنوك التجارية لهذا القطاع. واستخدمت بيانات مسحية عن 411 مالك ومدير للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أثيوبيا –وجُمِعَت البيانات بأسلوب العينة العشوائية– وأوضحت نتيجة تحليل العوامل التأكيدية (Confirmatory Factor Analysis) ونموذج المعادلة الهيكلية (Structural Equation Model) أن التأثير الكلي للتمويل المصرفي على أداء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أقل من تأثيره المباشر بسبب السلوك التمويلي التنافسي للوساطة. علاوة على ذلك فإن النتيجة التي تم التوصل إليها تكشف أن العلاقة بين التمويل المصرفي وأداء هذه المشروعات لم تتغير بشكل كبير حسب جنس مالكيها وحجم المشروع. وتدل هذه النتيجة على أن البنوك التجارية يجب أن تقيّم سلوك المالكين والمديرين، والتعامل معهم قبل منع إقراضهم للتأكد من كفاءة استخدام الأموال التي تم الوصول إليها.

- يختلف هذا البحث عن الدراسات والأدبيات السابقة لتركيزه على المصارف التي تتخصص في التمويل الصغير ودورها في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، حيث يبحث فيما يري أنه بديلاً للتمويل من المصارف التقليدية مع افتراضه بأن هذه المصارف لا تتناسب مع خصائص وطبيعة المشروعات الصغيرة في الدول النامية خاصةً، وأن مصارف التمويل الصغير تضفي نوعاً من المرونة فيما يتعلق بتقديم الخدمات التمويلية لهذا القطاع الاستراتيجي. كما ركز البحث على تناول تجربتي بنك جرامين في بنغلاديش ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا كنموذج للتمويل المصرفي الصغير وللاهتداء بهذه التجارب محاولةً لتطبيقها على مصر بعد عرضٍ موجز للتمويل الصغير في مصر من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حالياً".

3- تحليل تجربتي بنك جرامين ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا

يتناول البحث تجربتي بنك جرامين –في بنغلاديش– وأمانة اختيار ماليزيا كأبرز تجارب التمويل المصرفي الصغير، وذلك من خلال عرض النشأة والهيكل التنظيمي وبرامج التمويل وآلية تقديمهم القروض، ثم تحليل واختبار فرض البحث.

تُعد تجربة بنغلادش هي التجربة الرائدة في الدول النامية، وقد قامت ماليزيا بإعادة تطبيقها وتطويرها بما يتناسب مع ظروف الاقتصاد الماليزي ويمكن الاستفادة منهم بالاقتصاد المصري.

3-1 بنك جرامين في بنغلاديش (النشأة، الهيكل التنظيمي، الخدمات المالية وآلية الحصول عليها)

أولاً: أهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لبنغلاديش والمشروعات الصغيرة فيها:

تعد بنغلاديش واحدة من أكثر الدول كثافة سكانية، ويعاني حوالي 18,7% من سكانها من الفقر مدقع، وأكثر من 80% من دخولهم تُنفق علي الطعام وربما لا تكفي دخولهم لتوفير وجبتين في اليوم، وتعاني بنغلاديش من كثرة الفيضانات والكوارث الطبيعية، كما أن فقراء الريف فيها لا يستطيعون الوصول لمؤسسات الائتمان، بسبب الضمانات والإجراءات المعقدة، وضعف شبكات الاتصال، ولعدم توفير التسهيلات المصرفية الكافية، وتسبب ذلك في إعاقة توفير التمويل في المناطق الريفية، وهو ما دفع الفقراء إلى مصادر التمويل غير الرسمية والتي بالرغم من سهولة الوصول إليها إلا أنها غير كافية وتستغلهم، فعلى سبيل المثال يقدم مقرضو الأموال القروض بفائدة 10% شهرياً أي 120% سنوياً (Nargis & Kwon, 2012)، وبالتالي بنغلاديش لا تختلف كثيراً عن غيرها من الدول النامية ومنها مصر.

المشروعات الصغيرة –في بنغلاديش– هي المشروعات التي عدد عمالها أقل من أو يساوي 50 عامل، وقيمة الأصول الثابتة للصناعية منها أقل من 10 مليون تاكا، والتجارية أقل من 5 مليون تاكا، والمشروعات الصغيرة الخدمية أقل من 3 مليون تاكا (Tambunan, 2009).

وتتمثل أكبر المشكلات التي تواجه المشروعات الصناعية الفرعية (Sub-sectors) في بنغلاديش –على الترتيب– في؛ نقص الإمداد بالكهرباء، ونقص الائتمان من مصادر رسمية، ونقص رأس المال العامل، والمساوئ القانونية والتنظيمية، وزيادة المنافسة، وندرة التقنية، ومشكلات التسويق،

وارتفاع أسعار المواد الخام، وترجع صعوبات حصول المشروعات الصغيرة على الأموال من أجل تمويل رأس المال الثابت والعامل إلى تردد البنوك في إقراضها بسبب ارتفاع تكاليف عمليات الإقراض والمراقبة، فضلاً عن عدم توفر الضمانات العينية لدى هذا النوع من المشروعات، وعلى الرغم من إلزام الحكومة للمؤسسات المصرفية بتخصيص 5% من محفظة الائتمان لديها للمشروعات الصناعية الصغيرة إلا أنها لم تكن كافية لسد حاجتها للائتمان (Tambunan, 2009).

ويتمثل التمويل الأصغر (Microcredit) في القروض الصغيرة بدون ضمانات التي يتم تقديمها لأعضاء المجموعة ذوي المسؤولية المشتركة وذلك من أجل العمل لحسابهم الخاص، وقد قُدم هذا النوع من التمويل لأول مرة من خلال بنك جرامين في بنغلاديش في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وقد أدي نجاح تجربة بنك جرامين – بتوظيفه للعملاء، واستثمار القروض، والمعدلات المرتفعة لاستردادها، وهامش الربح – إلى تدويل فكرة التمويل الأصغر، كما ساهم هذا النوع من التمويل في تحقيق هدف التنمية العادلة والمستدامة خصوصاً من خلال دمجه للمرأة في الأنشطة الاقتصادية (Rahman, 2001).

ثانياً: بنك جرامين (الفكرة، والهيكل التنظيمي، وأهم مبادئه):

تعني كلمة جرامين (Grameen) الريف أو القرية –باللغة البنغالية– فتأسس بنك جرامين لتقديم الائتمان لفقراء الريف في بنغلاديش الذين لا يملكون الضمانات العينية للحصول على الائتمان، وترجع **فكرة أو نشأة بنك جرامين** إلى أستاذ الاقتصاد الدكتور محمد يونس الذي عاد من الولايات المتحدة الامريكية إلى بنغلاديش عام 1972 بعد الحصول على الدكتوراه ليلتحق بجامعة شيتاجونج التي تقع في منطقة ريفية بين عديد من القري في بنغلاديش، ووجد يونس أن عديد من الفقراء في ريف بنغلاديش مُثقَلين بالديون بل في دائرة ديون خبيثة، واستوحي يونس فكرة الائتمان أو التمويل الأصغر كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر من خلال لقائه المباشر بسكان الريف، حيث أدرك الآثار المترتبة على القروض الصغيرة لأول مرة عام 1976 عندما التقي بامرأة فقيرة في قرية جوبرا كانت تصنع مقاعد من الخيزران، ولم تكن قادرة على شراء الخيزران فكانت تقترض الأموال من أحد التجار بشرط أن تبيع له منتجها بالسعر الذي يحدده هو لأنها لم تستطع بيع منتجها النهائي لأي شخص أخر، واستغل التاجر هذه الميزة ودفع لها ثمناً يغطي بالكاد تكلفة المواد الخام، وقد دفعتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاعتقاد بأنه إذا كان لديها قدر ضئيل من رأس المال العامل بما يمكنها من

العمل بنفسها والاحتفاظ بالفائض الذي يذهب للآخرين، فالائتمان الصغير هو كل ما تحتاجه لتمويل رأس المال العامل (Rahman, 2001).

وجرب يونس مفهوم الإقراض الأصغر عام 1976 من خلال مشروع عملي –مشروع بنك جرامين– في قرية جوبرا، والذي كان مدعوماً مالياً من البنك التجاري الوطني وأشرف عليه طلاب قسم الاقتصاد –كان يرأسه يونس– بجامعة شيتاجونج، وبالتعاون مع عديد من البنوك التجارية في الدولة –في الفترة من 1976 إلى 1978– قُدِم مشروع الإقراض الأصغر في قري مختلفة بنفس الجهاز السابق، وقد ساعدت التجربة يونس على تطوير إجراءات اشرافية مناسبة وإجراءات لاسترداد القروض في آجالها المحددة، وتم تقديم المشروع في عام 1979 إلى منطقة تانجيل بمساعدة مالية من البنك المركزي في بنغلاديش، وخلال الفترة من 1979 إلى 1982 –بدعم مالي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية– تمت توسعة مشروع جرامين لثلاثة مناطق أخري في بنغلاديش، وأصبح مشروعاً وطنياً، وحول مرسوم الحكومة –في 2 أكتوبر 1983– مشروع جرامين إلى بنك جرامين باعتباره مؤسسة ائتمانية متخصصة في تقديم خدمات الائتمان للفقراء في المناطق الريفية في بنغلاديش (Rahman, 2001).

ويتخذ **الهيكل التنظيمي لبنك جرامين** الشكل الهرمي، حيث يتكون بشكلٍ عام من أربعة مستويات إدارية تأتي من أسفل لأعلى على الترتيب: المكاتب الفرعية (branch offices)، ثم مكاتب المناطق (area offices)، ثم مكاتب القطاعات (zonal offices)، ثم المكتب الرئيسي (a head office)، وتقع المكاتب الفرعية في قري بنجلاديش وتعمل كوحدات تشغيلية على المستوى الميداني، وكل فرع له مدير ومساعد له وموظف للحسابات، والمكاتب الفرعية تلعب دوراً رئيسياً في إدارة البنك فهي أهم وحدة تشغيلية لتمتعها بأكبر قدر من الاتصال بأعضاء البنك [4]، وكل **فرع** يشرف على ما بين 30 إلى 60 مركز، وتتكون **المراكز** –هي وحدات تنظيمية صغيرة– من **مجموعات** من أعضاء البنك، ومكاتب الفروع تقدم تقاريرها إلى مكاتب المناطق التي تقع في المدن وتشرف عادةً على من 10 إلى 15 فرعاً، وعديد من مكاتب المناطق تندرج تحت مكاتب القطاعات، ومكاتب المنطقة والقطاعات مجتمعة تُعرَف بالمكاتب الإقليمية، وبموجب هذا الهيكل تظل مكاتب القطاعات والمناطق والفروع مستقلة عن المكتب الرئيس الموجود على رأس الهرم التنظيمي ويقع في العاصمة دكا ويشرف

[4] أعضاء البنك هم عملاء البنك.

على مكاتب القطاعات، والمكتب الرئيس هو الوحدة المركزية للبنك ويديره رئيس مجلس الإدارة ونائبه والمدير العام وفريق دعم كبير، ومعظم القرارات الإدارية تتم في مكاتب القطاعات بما يسمح للمكتب الرئيس بالتركيز بشكل أكبر علي جمع الأموال والمنح الخارجية وتوفير التدريب (Hassan, 2002).

ويحدث شكل مهم من أشكال الاتصال الخطي الرسمي بين مديري الفروع ورئيس إدارة البنك، حيث يُعِد مديرو الفروع تقارير تلخص أعمالهم الارشادية وتصف الأحداث المهمة واجهوها، وتتم مراجعة القضايا والمخاوف والتوصيات المهمة الواردة في هذه التقارير من خلال رئيس مجلس الإدارة ثم يتم نشرها في المجلة الداخلية حتى يقرأها موظفو البنك الأخرين (Hassan, 2002). والشكل (3) يوضح هيكل بنك جرامين.

شكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لبنك جرامين في بنغلاديش

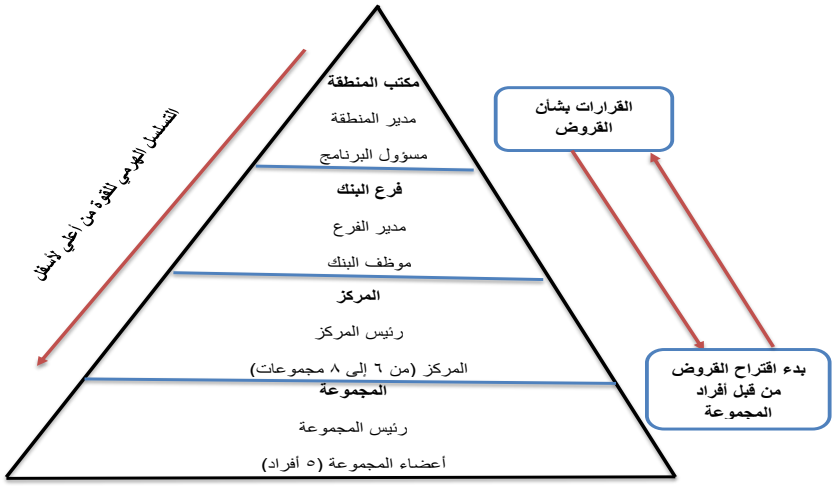

Source: Rahman, A. (2001). ***Women and microcredit in rural Bangladesh: An anthropological study of Grameen Bank lending.*** Westview Press.

ويهدف بنك جرامين إلى توفير التسهيلات التمويلية للفقراء من الرجال والنساء لا سيما النساء، وعدم استغلال الفقراء من خلال المرابين، ودمج قطاع الفقراء –القطاع المهمش في المجتمع– من خلال توفير نموذج مؤسسي يكونوا قادرين على فهمه واستيعابه والتعامل معه والاستفادة منه بما يحول دفّة الحلقة المفرغة للفقر **من** (دخل منخفض – مدخرات منخفضة – استثمار منخفض – فدخل منخفض مرة أخري...) **إلى نسق تصاعدي** (دخل منخفض – **ائتمان** – فاستثمار – فدخل أكبر – فمدخرات أكبر وائتمان أكبر – فمزيد من الاستثمار – فمزيد من الدخل...) (سعيد، 2007). ويحدد

بنك جرامين سقوف محددة للفوائد، حيث لا يجوز أن تتعدي قيمة الفائدة قيمة القرض مهما تأخر المقترض عن السداد، والعمل بمبدأ التنمية للجميع، من خلال الاهتمام بقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية كقطاعات داعمة للفقراء من أجل زيادة قدراتهم الإنتاجية بما ينعكس في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة (قسوم & بن تومي، 2016).

وتمثلت المبادئ الأساسية لبنك جرامين منذ إنشائه حتى عام 2000 في توفير الخدمات المالية للفقراء خاصةً النساء في المناطق الريفية كثيفة السكان، وتنظيم الفقراء في مجموعات تضامنية –ذات مسؤولية مشتركة– ومتجانسة، وتتكون كل مجموعة من 5 أعضاء كل عضو متعهد أمام باقي الأعضاء على سداد التزاماته في آجالها، حيث لن يحصل أعضاء المجموعة على القروض إذا فشل أحد أعضائها في سداد التزاماته (عبد الحكيم، 2018).

وأعتمد بنك جرامين مجموعة جديدة من المبادئ بدايةً من عام 2000 من خلال ما يُعرف بنظام جرامين المعمم GGS (نظام جرامين 2)، حيث تم تقديم قروض قصيرة الآجل صغيرة القيمة، وتقديم قروض جديدة بقيمة أكبر؛ ويتوقف ذلك على مدي الالتزام والانتظام في تسديد أقساط القروض ودوام الحضور لاجتماعات المجموعة والمركز والجدية في استخدام القروض للأغراض المطلوبة لأجلها، ونظراً لصعوبة دراسة ملفات القروض فيتم تقديم المعرفة الجيدة للمقترضين لدراسة ملف القرض المقدم، وأن البنك هو الذي يذهب للأفراد وليس العكس، ومتابعة تحصيل أقساط القروض بشكل جيد من خلال جعل المقترضين يدفعون أقساط قروضهم على دفعات أسبوعية أو شهرية، وتحديد فوائد القروض بمعدلات تسمح بتغطية التكاليف التشغيلية الخاصة بالبنك. وأدت هذه المبادئ الجديدة ضمن نظام جرامين المعمم إلى تنويع القروض من حيث أشكالها ومجالاتها، وسمحت بتعبئة الادخار بشكل أكبر، وتقديم منتجات مالية جديدة لأعضاء البنك وغير الأعضاء (عبد الحكيم، 2018).

ثالثاً: برامج بنك جرامين وأنواع القروض التي يقدمها:

تتمثل **أهم القروض التي قدمها بنك جرامين منذ إنشائه حتى عام 2000 في القروض العامة والموسمية** وهي قروض متناهية الصغر لأجل وتمثل الدعامة الأساسية للبنك، **فالقروض العامة (General loans)** يوافق عليها البنك للأنشطة المدرة للدخل مثل تقشير الأرز، تسمين الأبقار، والأعمال التجارية الصغيرة، **والقروض الموسمية (Seasonal loans)** الغرض الرئيس منها

أن يستثمرها المُقترضون في الأنشطة الموسمية مثل ري الحقول الزراعية وشراء الأسمدة وشراء الحبوب خلال موسم الحصاد وبيعها في غير موسمها، وتوجد أيضاً **القروض السكنية** [5] **(House loans)** ويُوافق عليها من خلال مشروع الإسكان وهو مشروع مستقل، وتدار هذه القروض من خلال الفروع المحلية للبنك وهدفها تمكين المُقترضِين من بناء منازل أفضل وهي غالباً ما تكون مقراً لمشروعاتهم الصغيرة أيضاً، وحفزت قروض الإسكان الأفراد على الدخول في منظومة جرامين. و**قروض تربية الماشية والتأجير** حيث يقدم البنك 6000 تاكا للمُقترضِين الأفراد لشراء الأبقار وتربيتها لمدة ستة أشهر ثم بيعها بغرض تحقيق الربح، ويجب على المُقترض دفع أصل القرض والفائدة (بإجمالي 7500 تاكا) للبنك دفعة واحدة بعد انتهاء مدة القرض. **وقروض التأجير (leasing loans)** والغرض منها الاستثمار الرأسمالي مثل مطاحن الدقيق أو الأرز فالبنك يحتفظ بملكية المشروع حتى يسدد المُقترض قيمة القرض. و**قرض صندوق المجموعة (Group fund loan)** فصندوق المجموعة –صندوق طوارئ– موارده المالية من الادخار الاجباري للمجموعة المُقترضة (lending group) حيث يتم خصم 5% من عائدات كل قرض مُعتمَد للمقترضين الأفراد –من كل عضو من أعضاء المجموعة– ويتم إيداعه في حساب صندوق المجموعة المشترك (GFA) لدي البنك، وحتى عام 1996 لم يكن للمُقترضِين الأفراد أي حق أو مطالبة بشأن مدخراتهم في صندوق المجموعة وكان بإمكانهم اقتراض جزء منها فقط بعد موافقة أعضاء المجموعة الآخرين (Rahman, 2001).

ويدير بنك جرامين قروضه في دورة مالية مدتها 52 أسبوعاً (سنة)؛ حيث تُسدد 100% من المبلغ الأساسي في 50 أسبوع أي أن المُقترض يدفع 2% من مبلغ القرض كل أسبوع [6]، وفي الأسبوعين المتبقيين يتم سداد الفائدة والمساهمة في صندوق الطوارئ، ويجب على المُقترض أن يفي بالتزاماته خلال السنة حتى يصبح مؤهلاً للحصول على القرض التالي (Rahman, 2001).

وظهرت حزمة جديدة من القروض وتطور بعضها منذ عام 2000 حتى 2020، حيث في عام 2000 قُدِم **نظام جرامين المعمم (GGS)** الذي يهدف إلى التغلب على القيود المالية والصعوبات والمخاطر التي يواجها المُقترضِين وتضعف من قدرتهم على سداد القروض، ويساعدهم

[5] الحد الأقصى للقرض السكني 25000 تاكا.
[6] مثال: لو أن القرض قيمته 2000 تاكا فإن المقترض يدفع كل أسبوع 2% من قيمة القرض (40 = 2000 * 2%) أي يدفع 40 تاكا كل أسبوع و40 * 50 أسبوع = 2000 تاكا، أي أن المُقترض يسدد قرضه بالكامل في نهاية الخمسين أسبوعاً.

على الاستمرار ضمن منظومة جرامين بدلاً من الانسحاب منها، ويقدم بنك جرامين عديد من **القروض الأساسية** مثل قروض المشروعات الصغيرة، وقروض الإسكان، وقروض التعليم العالي، وقروض المتسولين، ويتم تحويل القرض الأساسي **لقرض مرن** –إعادة جدولته– إذا تعثر المُقترِض في سداد الأقساط الأسبوعية للقرض الأساسي، حيث يقلل القرض المرن حجم القسط إلى مستوى مقبول، حيث في نهاية عام 2020 كان ما يقرب من 2,60% من المُقترضِين ضمن القرض المرن، والقرض المرن ليس قرضاً مستقلاً بل هو فقط تحويل مؤقت من القرض الأساسي، ويحاول المُقترِض بذل قصاري جهده للعودة مرة أخري للقرض الأساسي، وإذا فشل المُقترِض في سداد القرض الأساسي ولم يكن مستعداً للتحول للقرض المرن فيُحسَب أنه متخلف عن السداد، ويتم عمل مخصص بنسبة 100% مقابل مستحقاته، وإذا لم يسدد القرض المرن خلال ثلاث سنوات يُشطَب القرض بالكامل، ويجب الإشارة إلي أن معدل استرداد القرض الأساسي يقترب من 100% (Grameen bank, 2020).

وقدم بنك جرامين قروضاً أكبر للأعضاء النشطين تسمي **قروض المشاريع الصغيرة (Micro-enterprise loans)** بدون وجود قيود على حجم القرض، وبنهاية عام 2019 تم صرف 15,81 مليون قرض للمشاريع الصغيرة بقيمة تعادل 7,15 مليار دولاراً أمريكياً، وبلغ متوسط حجم القرض 459 دولار أمريكي، وكان أكبر حجم لقرض منفرد 47676 دولار أمريكي لتربية الأسماك والدواجن، وتتمثل الأنشطة الأخرى التي يمولها بنك جرامين في محلات البقالة والصيدلة وعربات النقل وصناعة أحجار البناء (Grameen bank, 2020).

وفي عام 2002 ضم بنك جرامين المتسولون –وهم الأشد فقراً في المجتمع– بجعلهم أعضاءً في جرامين **(Beggar as members)** من خلال برنامج الأعضاء المكافحين (Struggling members program) وأكثر من 113627 فرداً انضموا إلى هذا البرنامج. وقدم بنك جرامين قروضاً إلى 2053608 حتى عام 2020 لشراء الهاتف المحمول من أجل تقديم خدمات الاتصال وسُميت تلك القروض **بهاتف القرية (Village phone)**. وقدم بنك جرامين عديد من الخدمات المالية الأخرى [7] كالمنح الدراسية، وقروض التعليم العالي، وقروض تعليم التمريض لأبناء أعضاء جرامين، والتأمين على القروض، والتأمين على الحياة، وعمل بنك جرامين على حوسبة فروعه وإدخال

[7] لمزيد من التفاصيل عن هذه القروض يمكن الرجوع للتقرير السنوي لبنك جرامين Grameen bank, Annual report 2020, pp. 13-15 https://grameenbank.org

نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية فقام بحوسبة جميع الفروع (2568 فرعاً). وقد ساعد ذلك على تحرير موظفي الفرع من الأعمال الورقية الروتينية وتخصيص مزيد من الوقت لإدارة محفظة القروض والإشراف على المُقترضِين (Grameen bank, 2020).

رابعاً: آلية الإقراض: تتمثل آلية الحصول على القرض من بنك جرامين في مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المُقترِض حتى يحصل على القرض، وأهمها:

1. أن يكون طالب القرض من الفقراء غير قادرين على الاقتراض من البنوك التقليدية، وأن يكون عضواً في مجموعة من 5 أفراد (Lending group)، وألا يكون عضو في أية منظمة أخري تعمل في مجال الإقراض، وأن يتراوح عمره بين 18 حتى 54 عاماً، وينتظم في حضور الاجتماعات الأسبوعية للمجموعة، ويودع مدخرات أسبوعية، ولا مطلوباً منه أن يقدم أية ضمانات مادية مقابل الحصول على القرض؛ حيث تعوض ذلك المسؤولية المشتركة بين أعضاء المجموعة، وأن يلتزم بدفع الأقساط الأسبوعية لقرضه ورسوم الخدمة. ويصاحب برنامج القرض برنامج للتدريب هدفه أن يعزز قدرات الفرد على العمل داخل المجموعة وهناك بعض المنظمات غير الحكومية تدرب الفرد على الحرف اليدوية وكيف ينمي الدخل، ويقدم طالب الائتمان طلب يوضح فيه المشروع الذي يريد تنفيذه (حنان وبدرة، 2016).
2. يتقدم عضو المجموعة بطلب شفهي لأعضاء مجموعته حتى يحصل على القرض ويوضح في طلبه الغرض من القرض، ويناقشه أعضاء المجموعة في هذا الطلب وقيمة القرض المطلوب، وبعد الموافقة يقدم رئيس المجموعة طلب شفهي لأعضاء المركز ويكتب رئيس المركز نموذج طلب قرض باسم عضو المجموعة –طالب القرض– ثم يقوم يوقعه ويقدمه لموظف البنك في الاجتماع الأسبوعي للمركز، ويحرر موظف البنك نموذج لطلب القرض ويقدم النموذجيين معاً لمدير الفرع، والذي بدوره يقوم بعدد من الزيارات إلى المجموعات والمراكز التي قدمت طلبات القروض ليتأكد من أن المقادير المطلوبة من القروض تتلاءم مع الأغراض التي طُلبت لأجلها، ويأخذ في اعتباره التزام المجموعة بنظام البنك، ثم يضع توصيته على طلبي القرض، ويرسلها إلى مكتب المنطقة، ويحق لمسؤول البرنامج في مكتب المنطقة أن يقلل من قيمة القرض أو يرفض القرض تماماً ولكن ليس له الحق في زيادة قيمة القرض، وحسب توصية مسؤول البرامج (Program officer) يقوم مدير المنطقة بإعطاء التفويض النهائي بصرف القرض. وقد تبدو

هذه الإجراءات طويلة، ولكنها في الحقيقة تستغرق ما بين 3 إلى 7 أيام فقط، وعندما تأتي الموافقة من مدير المنطقة يقوم مدير الفرع بسحب قيمة القرض من حساب الفرع في أقرب بنك تجاري.

3. يتم صرف مبلغ القرض في الأيام من السبت إلى الأربعاء بعد الظهر، ويحضر مع العضو اثنين من الشهود ورئيس المجموعة –أو من ينوب عنه من المجموعة– ورئيس المركز، ويوقعوا مع العضو نماذج الاستلام، ويقوم العضو بتسديد القرض على أقساط أسبوعية بالإضافة إلى المصاريف الإدارية المُقدَرة في المتوسط بنسبة 10,15% من قيمة القرض موزعةً على 52 أسبوع، وتُسَلم هذه الأقساط في الاجتماعات الأسبوعية للمركز، وفي حالة التزم العضو بالسداد في المواعيد المحددة وحضوره اجتماعات المركز واستخدم القرض في الغرض الذي طلبه لأجله يحق له الحصول على قرضٍ أخر (سعيد، 2007).

3-2 مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (النشأة، برامج التمويل وآلية تقديمها)

أولاً: أهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لماليزيا والمشروعات الصغيرة فيها:

حصلت ماليزيا على استقلالها عن بريطانيا عام 1957 بعد أن خلق المستعمر أزمة كبيرة فيها تمثلت في تخلف السكان الأصليين –شعب الملايو– لاستقدامه واعتماده على العمال من الهند والصين، بما ترتب عليه سيطرة الصينيين على 70% من الاقتصاد الماليزي، وعُرِفت ماليزيا عام 1963 بالاتحاد الماليزي، وفي عام 1965 انسحبت سنغافورة من الاتحاد الماليزي وأصبحت دولة مستقلة، وبالرغم من كل ذلك أصبحت ماليزيا أحد النمور الآسيوية؛ فنجحت في الخروج من كبوتها لتكون في مصاف الدول الناجحة من خلال تجربة تنموية رائدة على الرغم من تعدد الأعراق والديانات بها؛ حيث تتكون من أربعة أعراق وخمس ديانات، فالملايو –السكان الأصليين– يمثلون حوالي 60% من السكان ومعظمهم يدين بالإسلام، والصينيون يشكلون 27% من السكان ويدينون بالبوذية، والهنود يمثلون 7% من السكان ومعظمهم هندوس، و6% من السكان يدينون بالمسيحية وديانات أخرى مثل الكونفوشية والسيخية. وتقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا وتتكون من 3 أقاليم و13 ولاية، وعدد سكانها –وفقاً لبيانات البنك الدولي عام 2020– حوالي 32,365,998 يعيشون على مساحتها البالغة أكثر من 330290 كم^2 ، وكانت ماليزيا مجتمعاً زراعياً يقوم على زراعة المطاط والأرز وبعض النباتات والفاكهة ولكن التنمية والتطور الكبير الذي حدث فيها خفض معدل الفقر من 52% عام 1970 إلى

5% عام 2002 ثم أصبح 0,4% عام 2015، كل ذلك يجعل من التجربة الماليزية في التنمية تجربةً رائدة تستحق الدراسة (التلباني، 2019).

ساهمت المشروعات الصغيرة –بشكلٍ كبير– في نجاح عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وشكلت هذه المشروعات 86% من إجمالي المشروعات في ماليزيا، وتسهم ب 31% من الناتج الإجمالي، و56% من التوظيف الكلي، و19% من قيمة الصادرات، وتم وضع المشروعات الصغيرة في خطط التنمية الشاملة منذ الخمسينيات؛ حيث ركزت هذه الخطط على التنمية الاقتصادية والريفية خلال الفترة (1957 – 1970) ثم التنمية مع العدالة ومكافحة الفقر والوحدة الوطنية خلال الفترة (1971 – 1990) ثم التنمية الشاملة خلال الفترة (1991 – 2020). وما يميز التجربة الماليزية هو اهتمام الحكومة بالمشروعات الصغيرة من خلال وضعها في خطط التنمية وبذل جهود كبيرة في سبيل تحسين جودتها وزيادة فرص التصدير وتطوير القدرات التكنولوجية، فضلاً عن اهتمام هذه التجربة بحاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية والتي بدأ تبنيها من قِبل الجامعات والمراكز البحثية وشركات التكنولوجيا الكبيرة. وتعتبر البنوك هي الممول الرئيس لهذه المشروعات بأنواعها المختلفة، حيث بلغت نسبة التمويل منها 59,4% في 2009، وبفضل جهود ماليزيا في التنمية الشاملة المتكاملة أخذت موقعاً جيداً في كل المقاييس والمؤشرات مقارنة بدول العالم الأخرى (مجاهد، 2020).

وتعتبر ماليزيا أن تطوير قطاع المشروعات الصغيرة أمراً بالغ الأهمية للاقتصاد الماليزي، ويرجع ذلك إلى أن نمو المشروعات الصغيرة بشكلٍ عام والمشروعات الصغيرة الموجهة للتصدير والقائمة علي التكنولوجيا بشكلٍ خاص يمكنه دفع عملية التصنيع الماليزية للأمام، وفي هذا الإطار يُنظر إلي برامج الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة على أنها مهمة بشكلٍ كبير في تعزيز وتنمية المشروعات الصغيرة، وتقدم الحكومة في سبيل ذلك مجموعة من المساعدات المالية بشكلٍ مباشر وغير مباشر من خلال عدة وزارات ومؤسسات ووكالات لتسهيل وصول المشروعات الصغيرة للتمويل المطلوب وتغطية الاحتياجات التمويلية لها طوال المراحل الثلاث لدورة حياتها (بدء التشغيل، والتوسع، وإعادة التأهيل) (Abdullah & Manan, 2009).

وماليزيا دولة نامية سريعة النمو يدين غالبية سكانها بالإسلام وهو ما يجعلهم يفضلون الائتمان المتوافق مع الشريعة الإسلامية بدلاً من الائتمان القائم على الفائدة –الربا– ومن الناحية الأخلاقية يمكن لغير المسلمين أيضاً الاعتماد على الائتمان المتوافق مع تعاليم الإسلام، وقد أظهرت

مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (AIM) وبنك راكيات (Bank Rakyat) –أكبر مؤسستان اسلاميتان للتمويل الأصغر في ماليزيا– تقدماً كبيراً وجيداً على مر السنين من خلال إتاحة التمويل للفقراء المسلمين بشكلٍ يتوافق مع معتقداتهم الدينية (Hassan et al., 2015).

وقُدِمت خدمات التمويل الأصغر في ماليزيا منذ عام 1987 كإحدى استراتيجيات الحد من الفقر، وتوجد عديد من المؤسسات التي تقوم بهذا الدور وأهمها مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (AIM) التي تقدم القروض الصغيرة للماليزيين الفقراء وذوي الدخول المنخفضة، وكل مؤسسة من هذه المؤسسات لها هيكل الإقراض الخاص بها ويتم دعمها من الحكومة فضلاً عن أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر تخضع للوائح الحكومية ولذلك فهي تحت سيطرة بنك نيجارا ماليزيا [8] (BNM) وتعمل في إطاره، وتلعب الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر دوراً مهماً في تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة؛ حيث تساعدها على التوسع وخلق مزيد من فرص العمل، ووجدت الدراسات السابقة أن خدمات التمويل الأصغر تساعد العملاء –أصحاب المشروعات الصغيرة– على بدء أعمال جديدة وكذلك لها تأثيراً ايجابياً على نمو المشروعات القائمة (Jalil, 2021)، حيث تسهيل وصول المشروعات الصغيرة للائتمان يسمح لها بالتوسع وامتلاك أخر ما وصلت إليه التكنولوجيا وهو ما يزيد من انتاجيتها وتنافسيتها (Ruslan et al., 2019).

ويوجد ثلاث خدمات تمويلية يتم تقديمها من خلال برامج التمويل الأصغر تتمثل في الائتمان الصغير، والمدخرات الصغيرة، والتأمين الصغير، وهي في مجموعها ضرورية من أجل تطوير وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة. فتوفير كمية مناسبة من الائتمان يساعد أصحاب المشروعات الصغيرة علي تحسين الإنتاجية والاستثمار والدخل، كما أثبتت عديد من الدراسات أن القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة بينهما علاقة قوية ومعنوية. كما يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الاحتفاظ بمدخرات على أساس شهري –ضمن برامج التمويل الأصغر– بما يمكنهم من الحصول على قرض اعتماداً على هذه المدخرات، ويساعدهم ذلك على زيادة إنتاج مشروعاتهم. كما أن التأمين الصغير يحمي المشروعات الصغيرة من المخاطر التي يمكن أن تواجهها وذلك مقابل أقساط شهرية وتتجاهل عديد من البنوك التجارية هذه الخدمة التمويلية، وبما أن التأمين الصغير هو أحد الدفاعات ضد

[8] البنك المركزي الماليزي.

المخاطر المتوقعة فإن عدم وجوده يزيد من مخاطر تقديم التمويل الأصغر، والمشروعات الصغيرة التي لديها تغطية تأمينية تتمتع بفرصة أفضل للنجاح (Jalil, 2021).

ويمكن تلخيص ما سبق في أن ماليزيا أدركت أن تنميتها ترتبط بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة؛ لأن في تنمية هذا القطاع انتشالاً للفقراء من غيابات الفقر، وأن من بين أكبر الصعوبات التي تواجه تنمية هذا القطاع هو التمويل لاسيما المصرفي –نظراً لما يرتبط به من الفائدة المرتفعة والضمانات العينية– وهو ما جعلها تقدم حزمة من البرامج التمويلية سواء بنفسها (من خلال الحكومة) أو من خلال دعمها للبرامج التي تقدمها المؤسسات التمويلية، وذلك تحت سيطرة وإشراف بنك نيجارا ماليزيا (BNM)، فضلاً عن ادراكها أن التمويل الصغير الذي يساهم في تنمية المشروعات الصغيرة لا يقف عند الائتمان فقط بل لابد أن يصاحبه تكوين المدخرات الصغيرة والتأمين الصغير والتي تسمي في مجموعها الخدمات التمويلية.

ثانياً: مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (النشأة):

تشارك عديد من البنوك التجارية في أنشطة الائتمان الأصغر (Microcredit) بشكلٍ غير مباشر؛ حيث تقتصر مشاركتهم على توسيع حدود الائتمان إلى مؤسسات التمويل الأصغر كأمانة اختيار ماليزيا (AIM) لتعمل كوسيط بينها وبين المشروعات الصغيرة (Haque et al., 2019).

وأُسِسَت أمانة اختيار ماليزيا (AIM) في سبتمبر 1987 **كأكبر تجربة إعادة تطبيق لبنك جرامين خارج بنغلاديش مع عديد من التغييرات والتعديلات**، فأمانة اختيار ماليزيا تستخدم نظام التمويل الإسلامي القائم على تحريم الربا **(Edris et al., 2021)**، وهي أول مؤسسة للتمويل الأصغر في ماليزيا وقد عُرفت في البداية باسم (Projek Ikhtiar)، وقد أظهرت نجاح نموذج إقراض المجموعة Lending Group Model (Nor, 2019).

وتهدف أمانة اختيار ماليزيا (AIM) إلى تقديم القروض الحسنة (Benevolent Loans) من أجل تمويل الأنشطة المدرة للدخل كالزراعة، وصيد الأسماك، والتجارة وذلك للأسر الفقيرة لتنميتها ومساعدتها على الخروج من دائرة الفقر، ويتم تغطية تكاليف تشغيل مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا من خلال الرسوم الإدارية التي يدفعها المُقترِضون، ومن خلال حكومة الولاية، والحكومة الفيدرالية، والبنوك، والمؤسسات المالية والقطاع الخاص (Nawai & Bashir, 2009). وتوفر أمانة اختيار ماليزيا (AIM) القروض الصغيرة للفئات الأكثر فقراً في المجتمع الذين عادةً ما تُرفَض طلبات ائتمانهم من

البنوك التقليدية نظراً لعدم قدرتهم على الوفاء بشروطها كالضمانات (Hassan et al., 2015). وقد كُلفَت مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (AIM) بمهمة القضاء على الفقر في ماليزيا، ولذلك تتلقي دعماً مالياً كبيراً من الحكومة الماليزية ووكالاتها، وهو ما يساهم في استدامتها، ويأتي ذلك الدعم على شكل منح وتمويل حكومي بدون فوائد وقروض ميسرة من خلال المخصصات في إطار الخطط الاقتصادية لماليزيا، ففي سبتمبر 2013 على سبيل المثال تلقت أمانة اختيار ماليزيا منحة حكومية قدرها 300 مليون رينجيت ماليزي مع تفويضها بتقديم قروض صغيرة إلى 500 ألف أسرة بحلول عام 2015 (Mason et al., 2018).

ثالثاً: برامج مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا وأنواع القروض التي تقدمها:

وتقدم مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (AIM) قروض بدون فوائد لإقامة مشروعات مدرة للدخل، وتُسدد هذه القروض على أساس أسبوعي وبسداد المُقترِض لكامل قرضه يستطيع الحصول على قروض أكبر وتستمر عملية الإقراض على ذلك النحو (Nawai & Bashir, 2009)، **وتُقدم القروض ضمن البرامج التالية** (Mokhtar, 2011) & (Ali, 2019):

أ) **البرامج الاقتصادية (Economic loans):** وتأتي على ثلاثة أنواع

النوع الأول يسمى**"i-Mesra "** وهو برنامج القرض الأساسي ويُمنح لكل الأعضاء [9] (Sahabat) بمجرد أن يصبحوا ضمن مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (AIM)، ويُقدَم هذا القرض لأول مرة بحد أقصي 5000 رينجيت ماليزي، وفي المرة الثانية يمكن الحصول على قرض بحد أقصي 10000 رينجيت ماليزي، ويتم دفع أقساط القرض على مدة تتراوح بين 25 – 150 أسبوع. والنوع الثاني يسمي **"i-Srikanda"** ويُسمح بهذا البرنامج للأعضاء الذين سبق لهم التمويل من برنامج i-Mesra ولهم تاريخ ائتماني منضبط وتوجد توقعات جيدة بالنسبة لمشروعاتهم، وتتراوح قيمة القرض الأول لهذا البرنامج بين 10000 – 20000 والقرض الثاني بين 20000 – 30000 رينجيت ماليزي، وتُسدد أقساطه على مدة تتراوح بين 25 – 150 أسبوع. والنوع الثالث يسمي **"i-Wibawa"** ويُقدم هذا البرنامج قرض إضافي للعضو (Sahabat) الذي يحتاجه للقيام بمشروعات موسمية كالأنشطة التجارية خلال شهر رمضان أو الأعياد أو المشروعات قصيرة الأجل ذات العائد الجيد،

[9] يسمي أعضاء المجموعة ب (**Sahabat**).

ويُقدم هذا القرض –فقط– للأعضاء الذين قد أكملو برنامج i-Mesra ، والحد الأقصى للقرض لأول مرة 3000 رينجيت والقرض الثاني 5000 رينجيت ماليزي، ويُسدد على أقساط لمدة 24 أسبوع.

ب) البرامج غير الاقتصادية (الاجتماعية):

حيث يُقدم برنامج **"i-Sejahtera"** قروض للأعضاء لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل إصلاح المنازل، وتحسين مكان العمل، وشراء أصول إضافية، وشراء رأس مال إضافي لتوليد مزيد من الدخل، ويتراوح القرض الأول بين 1000 – 5000 رينجيت ماليزي والقرض الثاني بين 5000 – 15000 رينجيت ماليزي، والسداد يتم على أقساط لمدة تتراوح من 50 – 100 أسبوع. ويُقدم برنامج **"i-Bestari"** قروض للعضو (Sahabat) من أجل التدريب ورفع المهارات والتعليم للعضو أو لأفراد أسرته؛ كدفع رسوم الدورات أو شراء الكتب أو أجهزة الكومبيوتر إلخ..، وتتراوح قيمة القرض الأول بين 1000 – 3000 رينجيت ماليزي والقرص الثاني بين 3000 – 5000 رينجيت ماليزي كحدٍ أقصي، والسداد يتم على أقساط لمدة تتراوح بين 50 – 100 أسبوع. ويهدف برنامج **"i-Penyayang"** إلى المساعدة وإعادة التأهيل للأعضاء الذين عانوا من فشل مشاريعهم الاقتصادية أو التجارية بسبب كوارث الطبيعية أو أزمات الاقتصادية أو مشكلات عائلية إلخ..، وتتراوح قيمة القرض الأول بين 1000 – 3000 رينجيت ماليزي والقرص الثاني بين 3000 – 5000 رينجيت ماليزي كحدٍ أقصي، والسداد يتم على أقساط لمدة تتراوح بين 12 – 50 أسبوع. وبرنامج **"i-Emas"** وهو مخصص للأعضاء كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 75 عام الذين ظلوا مع مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا لفترة طويلة وذلك لتلبية بعض احتياجاتهم الحياتية، والحد الأقصى لهذا القرض 2000 رينجيت ماليزي.

وتُدفَع أتعاب إدارية بنسبة 10% لكل أنواع القروض، ويتراوح الادخار الأسبوعي بين 1 – 15 رينجيت ماليزي، وفترة السماح –التي يتم بعدها البدء في سداد الأقساط– مدتها أسبوع بعد أخذ القرض.

رابعاً: آلية الإقراض: وتتلخص آلية تقديم قروض مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (AIM) على النحو التالي (Hassan et al., 2015) & (Mason et al., 2018):

1- تحديد المستفيدين باستخدام مؤشر الإسكان كآلية لتحديد الفقراء المستحقين للتسهيلات الائتمانية.

2- يعقد موظفو المؤسسة جلسة تحفيزية مع المقترضين (المستفيدين) المحتملين لتعريفهم بالتسهيلات الائتمانية التي يمكن الحصول عليها وتحفيزيهم على الانضمام إليها من أجل تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية.

3- تدريب المجموعة (كل مجموعة تتكون من 5 أعضاء)، حيث يتم تدريبهم لمدة أسبوع، من أجل تعريفهم بنظام الإقراض وإجراءات وقواعد مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا، ولتقوية تماسك المجموعة وترابطها، ثم يتم اختبارهم للتأكد من أن كل الأعضاء لديهم المعلومات الضرورية الخاصة بنظام المؤسسة، ولضمان الترابط بين أعضاء المجموعة.

4- تُعقد اجتماعات أسبوعية في المركز (عدد المجموعات في كل مركز يتراوح بين 2 – 12 مجموعة)، ويرأس الاجتماع رئيس المركز –يتم انتخابه من بين الأعضاء ويتم أيضاً انتخاب سكرتير وأمين للصندوق– والغرض من الاجتماع الأسبوعي هو صرف القروض ودفع الأقساط، ومناقشة مدي تطور مشروعاتهم وحل مشكلات العمل، إلخ..، وهو ما يساعد على غرس صفات القيادة في الأعضاء.

5- تتكون كل مجموعة من 5 أعضاء [10] من نفس الجنس، ويُراعي عدم وجود علاقة عائلية قريبة بينهم، وضرورة وجود ثقة متبادلة بين الأعضاء؛ لأن المجموعة تشكل الضمان الجماعي كبديل للضمان العيني، وتدرك مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا أن الفقراء ليس لديهم من الضمانات العينية والمادية ما يمكنهم من الحصول على الائتمان.

6- يلتزم كل عضو بسداد التزاماته، ومع ذلك إذا واجه أيٍ من الأعضاء صعوبة في سداد التزاماته فباقي أعضاء المجموعة مسؤولين عن مساعدته؛ لأن التعثر عن السداد يقلل من الثقة في المجموعة ويؤثر على قدرتهم جميعاً على الاقتراض في المستقبل، وبالرغم من العيوب التي قد تنتج عن ذلك كتردد بعض الأعضاء في مساعدة العضو الذي تعثر بما يدفع بعضهم لترك المجموعة إلا أن هذا النظام يخلق نوع من الرقابة الداخلية بين أعضاء المجموعة والمركز، ومساعدة الأعضاء بعضهم لبعض من أجل ضمان استمرارهم في الحصول على التسهيلات

---

[10] كل عضو في المجموعة له وزن نسبي 20%، والمجموعة تتكون من 5 أفراد، ويتم منح الائتمان على النحو التالي: القرض الذي يحصل عليه العضو = القرض المحدد من برنامج الإقراض × عدد أفراد المجموعة × 20%. مثال: إذا كانت المجموعة تتكون من 4 أفراد والقرض المُقدَم 15000 رينجيت فإن القرض الذي يتم الحصول عليه = 15000 × 4 × 20% = 12000 رينجيت. (**Ali, 2019**).

الائتمانية. ومن أجل التطوير تتعاون مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا مع عديد من الجامعات المحلية من أجل الحصول على الاستشارات والأبحاث.

3-3 التحليل واختبار فرض البحث:

يسعي البحث إلى تحليل واختبار فرض البحث القائل بأن مصارف التمويل الصغير لها دور كبير في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية.

تحليل العلاقة بين تمويل المشروعات الصغيرة وتنميتها في ضوء التجربتين البنغالية والماليزية:

شكل رقم (4): قروض بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في بنغلاديش

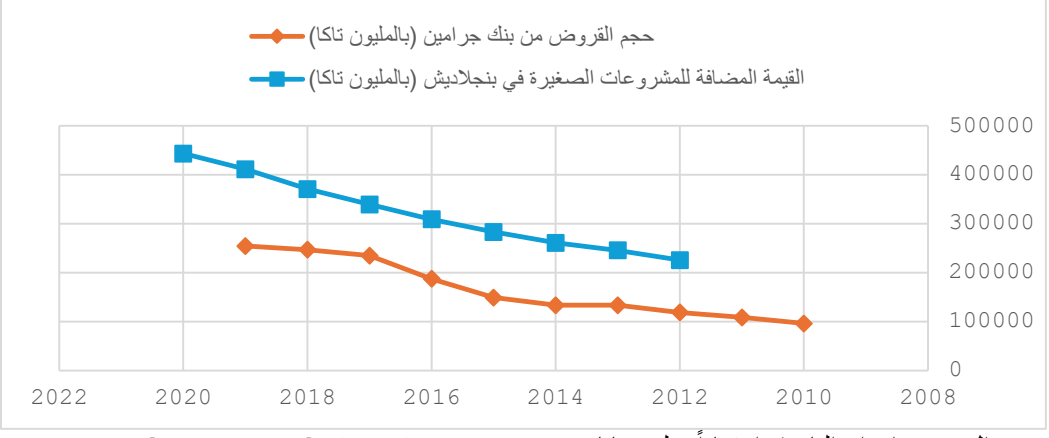

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

شكل رقم (5): تطور عدد أعضاء جرامين (المستفيدين من بنك جرامين)

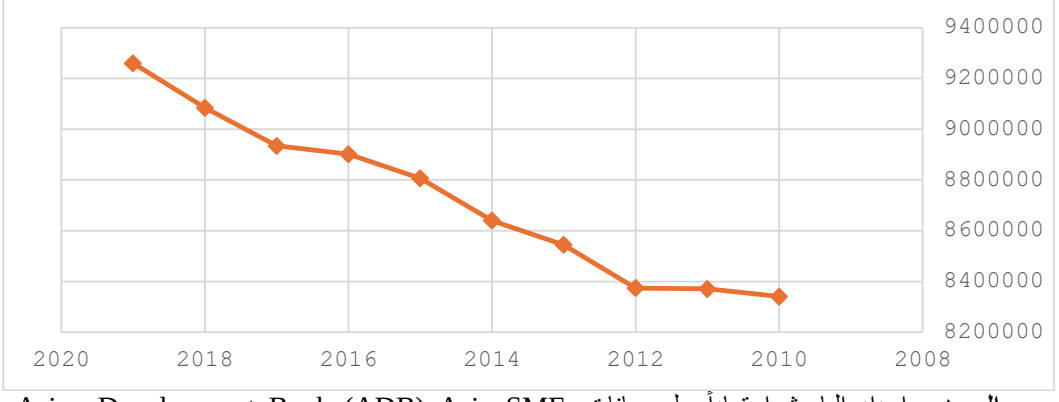

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

يتضح من الشكلين السابقين – الشكل (4) والشكل (5) – ما يلي:

لقد صاحب التزايد في حجم القروض الذي يُقدمها بنك جرامين تزايداً في القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في بنغلاديش، وتزايداً في عدد أعضائه، بما يعني تزايداً في عدد المشروعات الصغيرة، حيث يُلاحظ التزايد المستمر في عدد أعضاء بنك جرامين خلال العقد السابق؛ فتزايد عدد الأعضاء من 8,340,623 عام 2010 إلى 9,260,176 عام 2019 أي بنسبة زيادة حوالي 11%، ومعدل نمو سنوي 1,17% في المتوسط.

يمكن تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين حجم قروض بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في بنغلاديش باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson`s Correlation) (Obilor & Amadi, 2018) كما يظهرها الجدول رقم (1) [11]، وذلك في الفترة (2012 – 2019).

جدول رقم (1): معامل ارتباط بيرسون بين قروض بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في بنغلاديش للفترة (2012 – 2019)

	القيمة المضافة (بالمليار تاكا) (Y)	***قروض جرامين (بالمليار تاكا) (X)***
القيمة المضافة (بالمليار تاكا) (Y)	1	
قروض جرامين (بالمليار تاكا) (X)	0.969769126	1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام **Excel (Data Analysis)**، اعتماداً على بيانات **Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021**

فمعامل الارتباط **(r)** بين قروض بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة = 0.97 تقريباً ويعني ذلك أن الارتباط بينهما طردي قوي؛ حيث إشارة معامل الارتباط موجبة وقيمته تقترب من الواحد، ويظهر شكل الانتشار لهما في الشكل رقم (6)، حيث المحور الرأسي يمثل حجم قروض بنك جرامين (GLOANS)، والمحور الأفقي يمثل القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة (ADVS).

---

(11) يمكن حساب معامل ارتباط بيرسون يدوياً باستخدام المعادلة التالية: $$r = \frac{N\sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{\{N\sum x^2 - (\sum x)^2\}\{N\sum y^2 - (\sum y)^2\}}}$$

حيث: (r) معامل ارتباط بيرسون، و(N) عدد المشاهدات، و(x) القروض من بنك جرامين، و(y) القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة.

شكل رقم (6): شكل الانتشار بين حجم قروض بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة

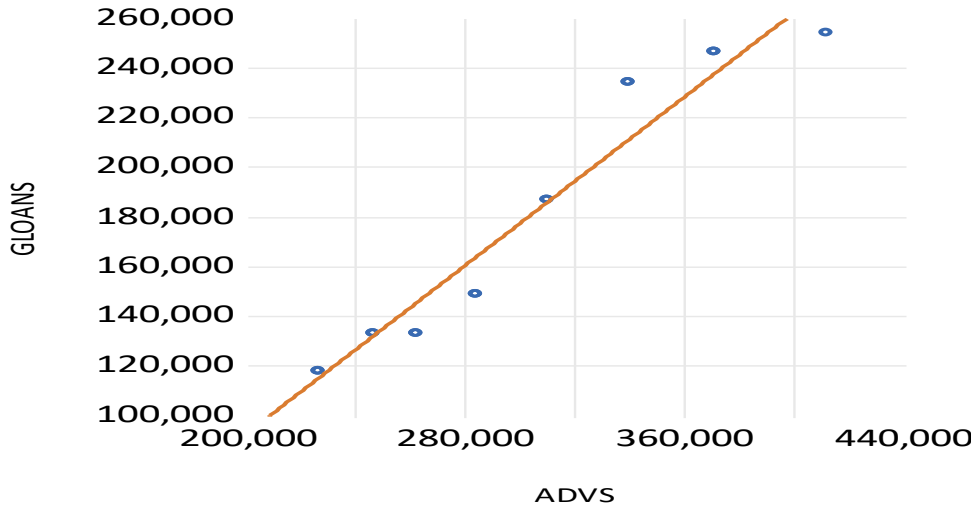

المصدر: مخرجات EViews12 اعتماداً على بيانات Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

ولاختبار معنوية هذا الارتباط من عدمه تُستخدم إحصائية t حيث: r معامل الارتباط، n عدد المشاهدات، وذلك على النحو التالي:

$$t = r\sqrt{\frac{n-2}{1-r^2}} = (0.969769121)\sqrt{\frac{8-2}{1-(0.969769121^2)}} = 9.7344$$

وبمقارنة t المحسوبة (9.7344) بالجدولية (2.447) في ظل درجات حرية **6** (df= n-2 =8-2) ومستوى معنوية 0.05، وبما أن t المحسوبة أكبر من الجدولية بالتالي يُرفض فرض العدم، ويُقبَل الفرض البديل بمعنوية الارتباط بين قروض من بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة.

وقد تزايد أعضاء مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (AIM) من 39400 عام 1995 إلى 342799 عام 2022 أي أن عدد أعضائها زاد بحوالي 770% بين العامين، ويوضح الشكل (7) تطور عدد أعضاء مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا بين عامي (1995 – 2022).

شكل رقم (7): إجمالي عدد أعضاء أمانة اختيار ماليزيا (Sahabat)

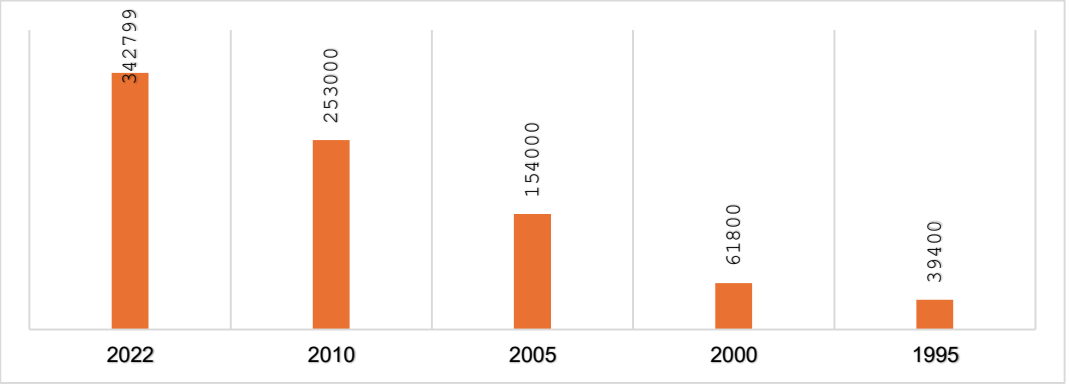

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Amanah Ikhtiar Malaysia (/https://www.aim.gov.my)

يشير التزايد المستمر في عدد أعضاء مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (Sahabat) إلى تنامي عدد المشروعات الصغيرة لما صاحبه من تزايد في حجم قروض المؤسسة من 500 ألف رينجيت عام 1991 إلى 2,6 مليار رينجيت ماليزيا عام 2019 [12]. وهذا التطور الكبير في حجم قروض المؤسسة وما صاحبه من تزايد عدد أعضائها –المُقترضِين– لخير دليل على نجاح تجربة أمانة اختيار ماليزيا في المساعدة على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة.

وبالنسبة للتمويل المصرفي في ماليزيا فقد صاحب زيادة التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة زيادةً في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2007 – 2017). وفي عامي 2018 و2019 تناقص حجم القروض المُقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من ذلك تزايد ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي إلا أن الزيادة كانت أقل في عام 2018 عن نظيرتها في عام 2017، كما كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2019 قليلة حيث كانت حوالي 196 مليون رينجيت ماليزي. أما في عام 2020 فقد تزايدت القروض المُقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من ذلك تراجع ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي ويرجع ذلك إلى أزمة كورونا (COVID-19) خلال هذه الفترة؛ حيث تراجعت صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 33% تقريباً (من 176 مليون رينجيت عام 2019 إلى 118 مليون رينجيت ماليزي عام

[12] Amanah Ikhtiar Malaysia, https://www.aim.gov.my.

2020) [13]، ولذلك كان طبيعياً أن يتراجع ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي خلال تلك الفترة بالرغم من زيادة القروض المصرفية المُقدَمة لها، والشكل (8) يوضح التغير في الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من (2017 – 2020).

شكل رقم (8): التغير في الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا للفترة (2017 – 2020)

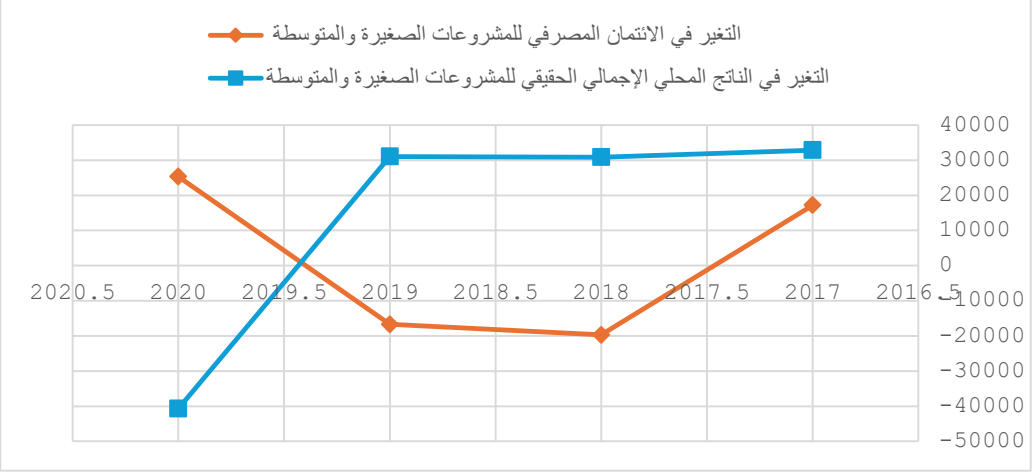

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

ويوضح الشكل (9) الائتمان المصرفي المُقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها للفترة (2007 – 2020).

[13] Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021.

شكل رقم (9): الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا للفترة (2007 – 2020)

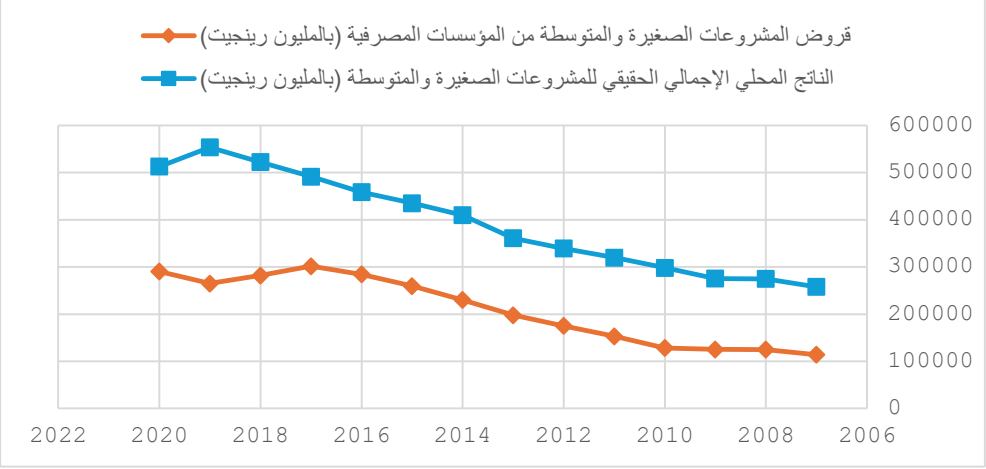

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

ويمكن تقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (BANKL) وناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي (PSME) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كما هو موضح بالجدول (2).

جدول رقم (2): تقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا للفترة (2007 – 2020)

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا			
المتغير المستقل: الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	القيمة (Coefficient)	قيمة t المحسوبة (t-Statistic)	مستوي المعنوية (P-value)
الحد الثابت	105325.4	3.947	***0.0019
معامل الانحدار	1.377	11.371	***0.0000
معامل التحديد (R-squared)		0.915	
معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared))		0.908	
قيمة F المحسوبة (F-Statistic)		129.29	
مستوي معنوية النموذج Prob.(F-Statistic)		***0.0000	

(***) معنوي عند مستوي 0.01

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12 وباستخدام بيانات Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

يشير معامل الانحدار (1.377) إلى أن زيادة الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة برينجيت ماليزي واحد يُزيد ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 1.377 رينجيت ماليزي، كما أن معامل الانحدار معنوي حيث قيمة (Prob.) الخاصة بإحصائية T (t-statistic) = 0.0000 أي أقل من 0.01 بما يعني معنوية معامل الانحدار. والنموذج ككل معنوي حيث قيمة (Prob.) الخاصة بإحصائية F (F-statistic) = 0.000000 أي أقل من 0.01، ومعامل التحديد (R-squared) = 0.915 أي أن النموذج يفسر أكثر من 91% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[14].

وبالتالي أثبت التحليل السابق صحة فرض البحث بأن مصارف التمويل الصغير لها دور كبير في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية، فالعلاقة طردية قوية ومعنوية بين تمويل المشروعات الصغيرة وتنميتها؛ وقد أظهرت ذلك قيمة معامل ارتباط بيرسون الموجبة والقريبة من الواحد الصحيح، وبيانياً من خلال خط الاتجاه العام لشكل الانتشار بين متغيري التمويل من بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة، وكذلك الزيادة في التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا وما صاحبها من زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي، وأيضاً التزايد في عدد المقترضين المصاحب للزيادة في التمويل، بما يعني زيادةً في عدد المشروعات الصغيرة، وكل ذلك يُثبت ما تقرره النظرية الاقتصادية بإيجابية العلاقة بين تمويل المشروعات الصغيرة وإنتاجها وإنتاجيتها[15]، وما يتبع ذلك من زيادة الرفاهية الاستهلاكية لأصحابها والعاملين فيها نتيجة زيادة دخولهم وبالتجميع زيادة الرفاهية الاقتصادية للقطاع ككل؛ بما يعني أن توفير التمويل لقطاع المشروعات الصغيرة يسهم في تنميتها ليس فقط في جانب الإنتاج ولكن أيضاً في جانب الاستهلاك.

وترجع أهمية مصارف التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة إلى المعوقات التي تقف بين تنمية المشروعات الصغيرة وتمويلها من المصارف التقليدية [16] بما يقلل من دور التمويل المصرفي –بشكله التقليدي– في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية وهذه هي المشكلة، ولا

---

(14) Hill, R. C., Griffiths, W. E., & Lim, G. C. (2008). *Principles of econometrics*, Third Edition.

(15) أي أن التمويل يزيد انتاج المشروعات الصغيرة بزيادة ميزانيتها، بما يجعلها توظف عماله جديدة أو تزيد من رأس مالها - من خلال شراء آلات ومعدات جديدة أو أحدث – أو الاثنين معاً، وبالنسبة للحالة الثانية (أن تستقدم رأس مال أعلي تقنياً من سابقه) فإن الإنتاج يزيد نتيجة زيادة إنتاجية عنصر العمل.

(16) المصارف التي لا تستهدف قطاع المشروعات الصغيرة فقط.

يمكن الوقوف عند المشكلة دون البحث عن أسبابها، وتقديم حلول لها من واقع التجارب؛ سواء حلول بديلة أو وسيطة؛ نظراً لضعف دور التمويل المصرفي التقليدي في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية والذي يرجع لعدم التوافق بين خصائص المشروعات الصغيرة وأهداف البنوك التجارية بما تضعه من قواعد ومعايير وشروط إقراض صارمة في سبيل تحقيق هذه الأهداف؛ والتي تتمثل في هدف الربحية كهدف رئيس بالإضافة لهدفي السيولة والأمان وهي أهداف ضرورية لتحقيق هدف الربحية، وأبرز المعايير والشروط التي تضعها البنوك هي نموذج (**7C`s**) وهو يشمل الحروف الأولي للكلمات التالية: (Character) أي السمات الشخصية للعميل وتعكس مدى استجابته لسداد ما عليه من التزامات، و(Capacity) وتعبر عن قدرة العميل على توليد الدخل بما يُمكنه من سداد قرضه، و(Capital) وتعبر عن رأس مال العميل ويعد أحد العناصر الأساسية الخاصة بتدنية مخاطر الائتمان، و(Collateral) وتعني الضمانات أو الأصول التي يرهنها البنك لمصلحته مقابل تقديمه الائتمان للعميل، و(Conditions) وتعبر عن الظروف المحيطة بالعميل أو المناخ السياسي والاقتصادي المحيط به بشكلٍ عام، (Credit history) وتعني التاريخ الائتماني للعميل –طريقة تعامله مع التزاماته السابقة– و(Common sense) وتعني الادراك والتحكم من خلال التعرف على مدى جديته في متابعة أعماله (Al-Jamal, 2021).

وفيما يتعلق بالحلول، فتُلزم كثير من الدول النامية الراغبة في تنمية المشروعات الصغيرة القطاع المصرفي بتخصيص نسبة معينة من محفظة الائتمان الخاصة بها للمشروعات الصغيرة[17]، وهذا الحل في الحقيقة غير مجدي وقد تلتف عليه البنوك راغبةً منها في تحقيق هدفها الرئيس – الربحية– وبالتالي فإن هذه الوسيلة ليست فعالة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول النامية.

ومن واقع التجارب فإن ما يمكن تسميته بديل البنوك يعتبر حلاً، وذلك بإنشاء بنوك بصبغة تتوافق مع خصائص المشروعات الصغيرة، وتقدم برامج إقراض تتناسب فيها أحجام القروض ومددها الزمنية وطريقة سدادها مع المشروعات الصغيرة وهو ما تم عرضه في تجربتي بنك جرامين ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا. فضلاً عن إمكانية وجود هذه المؤسسات كوسيط؛ فتقوم بتجميع الموارد المالية

(17) ومصر من هذه الدول، حيث ألزم البنك المركزي المصري القطاع المصرفي بتخصيص نسبة 20% من محفظة الائتمان الخاصة بها لتقديم تسهيلات تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة منخفضة للفترة من 2015 حتى نهاية 2020 ثم قام بعد ذلك بزيادتها إلى 25% في فبراير 2021 مع إلزام القطاع المصرفي بتخصيص 10% - كحد أدني - من محفظة ائتمانها للمشروعات الصغيرة حتى نهاية ديسمبر 2022.
(جريدة المال: https://almalnews.com/category/banks /)

من مؤسسات مختلفة كالبنوك والبنك المركزي والحكومة وغيرها من المؤسسات المالية ثم إقراضها للمشروعات الصغيرة وبالتالي يحدث ما يمكن تسميته توزيع مخاطر الائتمان على عدد كبير من المؤسسات المالية والجهات الأخرى المُموِلة بما يقلل من هذه المخاطر في حالة فشل المشروعات الصغيرة في الوفاء بالتزاماتها، وكذلك يمكن الاستفادة من التكنولوجيا المالية (Fintech) وتصميم منصة رقمية توفر التمويل للمشروعات الصغيرة من مؤسسات مالية متنوعة كعارضة للائتمان الصغير ويقوم أصحاب المشروعات الصغيرة بالدخول عليها واختيار ما يناسبهم وهذا ما نفذته ماليزيا عام 2018 بإطلاق منصة (imSME) من خلال شركة ضمان الائتمان (CGC).

ويمكن القول إن التمويل المصرفي المباشر –من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية للمشروعات الصغيرة مباشرةً– ليس له دور كبير في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية، وأن هذا الدور يختلف من دولة إلي أخري وفقاً لما تتخذه من أدوات وسياسات وما تُقِيمه من مؤسسات تُزيد به من فاعلية هذا الدور، وهو ما أثبتته تجربة ماليزيا تحديداً حيث أصبحت صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة تحتل المرتبة الثامنة بين تسع صعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في ماليزيا، وأصبحت الصعوبة الأولى هي المنافسة حيث تحول المشكلة من تحقيق الإنتاج إلى كيفية تصريفه وتسويقه وهذا يُثبت كيف تقدمت ماليزيا في قطاع المشروعات الصغيرة (Kandasamy et al., 2018)، وأنعكس ذلك في مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي فأصبح في تزايد مستمر باستثناء 2020 بسبب أزمة كورونا كما يوضح الشكل رقم (10) في للفترة (2003 – 2020).

شكل رقم (10): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا%

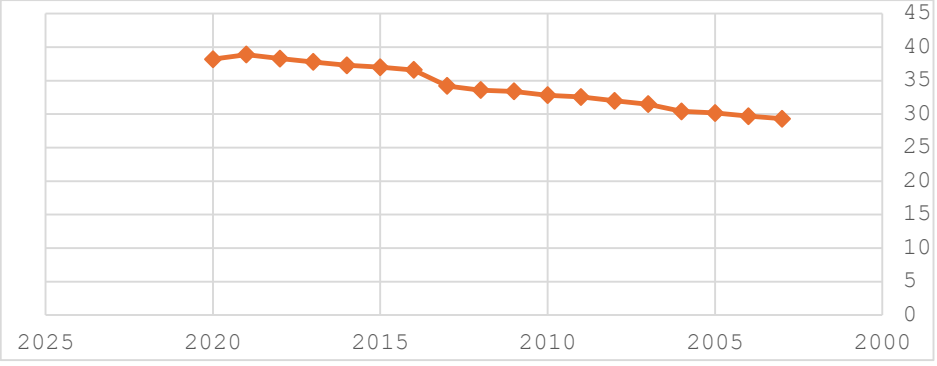

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

ومما سبق تم التأكد من تحقق فرض البحث في بنغلادش وماليزيا وننتقل الآن لدراسة وضع مصر.

4- التطبيق على مصر

تقع مصر في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، ومساحتها 995450 كيلومتر مربع، وزاد عدد سكانها خلال الفترة (1991 – 2020) من 57,42 مليون عام 1991 إلى 102,33 مليون نسمة عام 2020 أي بنسبة 78,2% تقريباً، ويتركز غالبية سكانها حول ضفاف النيل ودلتاه، وزاد عدد سكانها في الفئة العمرية (15 – 64 عام) من 31,4 مليون عام 1991 إلى 62,2 مليون عام 2020 أي بنسبة 98% تقريباً [18]، وتراوح معدل النمو السكاني فيها بين 2,27% عام 1991 و1,75% عام 2007، وتراوح معدل البطالة الإجمالي بين 13,15% عام 2013 كأعلى معدل للبطالة و7,84% كأقل معدل للبطالة عام 2019، وتراوحت بطالة الشباب كنسبة من إجمالي القوي العاملة في الفئة العمرية (15 – 24 عام) بين 34,7% عام 2015 كأعلى معدل و20,5% كأقل معدل عام 1999 [19]. ويلاحظ من هذه البيانات أن مصر دولة مكتظة بالسكان خاصةً مع تركز سكانها على ضفاف وادي النيل ودلتاه، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي متذبذباً ولا يتناسب مع النمو السكاني في بعض السنوات فضلاً عن اعتبارات عدم العدالة في توزيع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي [20]، كما أن معدل البطالة مرتفع في مصر خاصةً بين الشباب في الفئة العمرية (15 – 24 عاماً)؛ وتمثل هذه الفئة عماد الدولة ومن المفترض أن تقوم على عاتقها التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تذبذب معدل النمو في الاستثمار المحلي بين معدلات سالبة في بعض السنوات أبرزها عام 2020 حيث مثل حوالي −21% وبلغ أقصاه عام 2007 بمعدل 24% تقريباً.

ووفقاً للتعداد الاقتصادي 2017/ 2018 في مصر فقد بلغ عدد المشروعات المتناهية الصغر 3,4 مليون منشأة والمشروعات الصغيرة 216,9 ألف منشأة بإجمالي 3,617 مليون منشأة تقريباً، والقيمة المضافة 411,5 مليار جنيه و296,3 مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر

---

[18] فقد زاد عدد سكان مصر خلال تلك الفترة -29 عام- بأكثر من $\frac{3}{4}$ مقارنةً بعام 1991، وتضاعف عدد سكانها في سن العمل (15 – 64 عام).

[19] World Bank data. http://www.worldbank.org/

[20] حيث بلغت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر 27.8% و32.5% عامي 2015 و2017 على التوالي. (World Bank data)

والصغيرة على التوالي بإجمالي 707,6 مليار جنيه، وفي المقابل بلغت إجمالي مشروعات القطاع الخاص 3,741 مليون منشأة بإجمالي قيمة مضافة 1,863 تريليون جنيه –القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي– وبالتالي مثلت المشروعات الصغيرة –بالإضافة إلى متناهية الصغر– حوالي 96,7% من إجمالي منشآت القطاع الخاص في مصر وبلغت نسبة القيمة المضافة لها من إجمالي القيمة المضافة حوالي 38%[21]، بما يؤكد أهمية هذا القطاع بالنسبة لمصر، وضرورة العمل على تنميته بسياسات ومؤسسات تحفزه وتساعده على النمو حتى يستوعب الأعداد المتزايدة من العاطلين. ويرجع الاهتمام بتعريف الدول محل الدراسة (بنغلاديش – ماليزيا – مصر) –قبل تناول تجاربهم في هذا الشأن– رغبةً في الإشارة إلى التشابه بين خصائص الدول الثلاث، وأن الهدف النهائي من هذا البحث هو الخروج بتوصيات يمكن تطبيقها في مصر فكان لابد من تناول دولاً تتشابه خصائصها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

4-1 الصندوق الاجتماعي للتنمية كأبرز ملامح التمويل الصغير في مصر

يعرض البحث بإيجاز أبرز مؤسسة تدعم وتمول المشروعات الصغيرة في مصر وهو الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاحقاً)، فقد أُنشئ الصندوق بالقرار رقم 40 لعام 1991 للتخفيف عن كاهل محدودي الدخل والفئات الفقيرة، وله مكاتب إقليمية منتشرة في المحافظات، وله شبكة واسعة من العلاقات هدفها الاستفادة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأهلية والمراكز البحثية والجامعات والبنوك وغيرها من الجهات القادرة على مساعدة الصندوق ومشاركته في تحقيق أهدافه سواء كجهات منفذة لمشروعاته وبرامجه أو وسيطة في كل المحافظات. ويوجد عدد كبير من الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر حيث يقترب عددها من 40 جهة، ولم يكن هناك تشريع خاص برعاية المشروعات الصغيرة حتى صدر قانون خاص بها عام 2004 جعل الصندوق الاجتماعي للتنمية هي الجهة المنوط بها التنسيق بين هذه الجهات (عزت ونور الدين، 2007).

ويقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية عدد من الخدمات أبرزها: دراسات الجدوى ونماذج للمشروعات الصغيرة الناجحة للاسترشاد بها، وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية، وتقديم الاستشارات الفنية من خلال خبراء الصندوق والاستعانة بخبراء خارجيين لحل المشكلات التي تواجه المشروعات

(21) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي 2018/2017.

الصغيرة وتنمية مهارات التخطيط لدي أصحاب المشروعات الصغيرة، خاصةً في مجال الاشتراك في المعارض سواء المحلية أو الخارجية والمعارض الدائمة، وتتمثل البرامج التي تبناها الصندوق الاجتماعي للتنمية في برنامج تنمية المجتمع، وبرنامج إدارة السكان، وبرنامج إدارة الأشغال العامة، وجهاز تنمية المشروعات الذى يقوم بتقديم التمويل والتدريب والدعم الفني للشباب من أجل مساعدتهم على إنشاء المشروعات الصغيرة والحرفية والتوسع في المشروعات القائمة من أجل توفير فرص عمل جديدة، وبرنامج تنمية الموارد البشرية. كما أنشأ الصندوق **جمعية التأمين التعاوني** عام 1992 بالتعاون مع أعضائها لمواجهة مشكلة الضمانات الخاصة بالحصول على التمويل من خلال تقديم الجمعية لبرامج متخصصة في تأمينات الضمانات، خاصةً للمشروعات الممولة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية (عبد الرحمن، 2008).

ويدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية جهود تنمية المشروعات الصغيرة، وتصل قيمة القروض المُقدَمة إلى 50 ألف جنيه للمستفيد من برامج الصندوق و200 ألف جنيه إذا كان المشروع مشاركةً بين أكثر من فرد، بالإضافة إلى تمتع المستفيد بإعفاء ضريبي لخمس سنوات من بدء النشاط، وتتراوح فترة السماح من 1 : 18 شهراً، وفترة السداد من 18 : 60 شهراً، ويُلاحظ زيادة هذه الفترات مقارنة بالبنوك، ويساعد الصندوق هذه المشروعات على الاشتراك في المعارض داخل مصر وخارجها، بالإضافة إلى دعمها فنياً وتسويقياً (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2016). ويوضح الشكل رقم (11) حجم القروض التي قدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات الصغيرة (بالإضافة إلى متناهية الصغر) للفترة (2009 – 2015).

شكل رقم (11): حجم قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (بالألف جنيه مصري) (2009 – 2015)

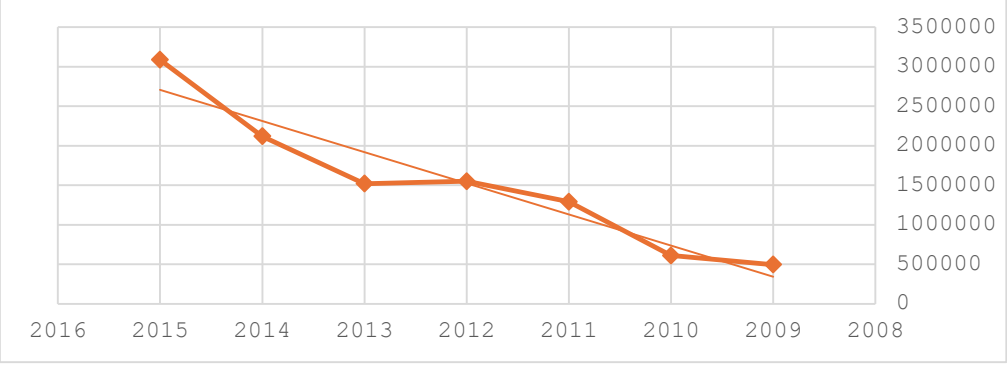

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Excel)، اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009 – 2015).

يُلاحظ التزايد والانخفاض في حجم قروض الصندوق لتنمية المشروعات الصغيرة خلال الفترة، إلا أن خط الاتجاه العام يشير إلى زيادة حجم قروض الصندوق لهذا القطاع.

ويُوضح الشكل رقم (12) تطور عدد المشروعات الصغيرة –بالإضافة إلى متناهية الصغر– الممولة من الصندوق خلال الفترة (2009 – 2015).

شكل رقم (12): عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي (2009 – 2015)

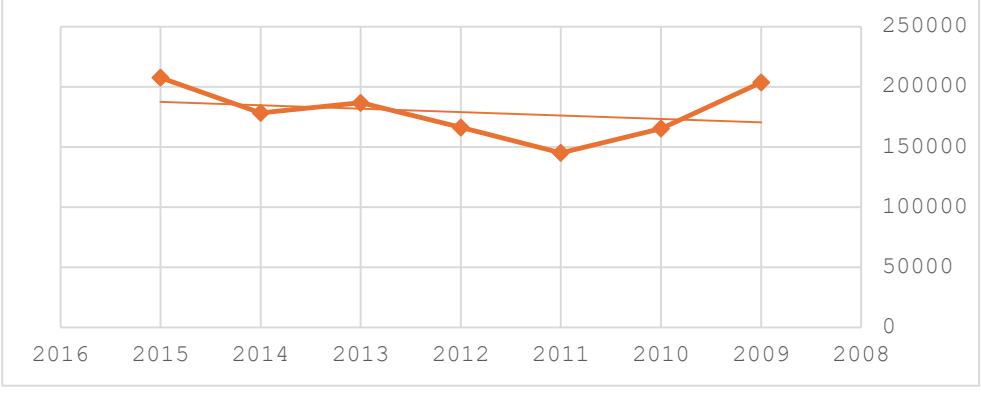

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Excel)، اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009 – 2015).

يُلاحظ التذبذب بين الزيادة والانخفاض في عدد المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق، كما أن خط الاتجاه العام يكاد يكون أفقياً، بما يعني الاتجاه البسيط نحو الزيادة في عددها.

ويُوضح الشكل رقم (13) تطور فرص العمل الناتجة عن المشروعات الصغيرة –بالإضافة إلى متناهية الصغر– الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية للفترة (2009 – 2015).

شكل رقم (13): فرص العمل المتولدة عن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية (2009 – 2015)

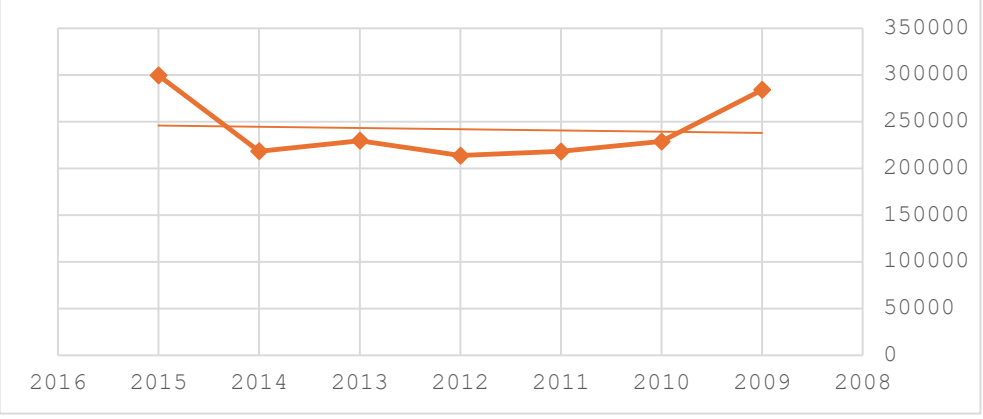

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Excel)، اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009 – 2015).

يُلاحظ التذبذب بين الزيادة والانخفاض في فرص العمل المتولدة عن المشروعات الممولة من الصندوق، ويشير خط الاتجاه العام إلى تزايدها، ولكن بمعدل بسيط جداً وهذا ما يشير إليه خط الاتجاه العام الذي يكاد يكون أفقياً. وبالتالي –بناءً على ما تقدم– يمكن القول إن تأثير الزيادة في حجم قروض الصندوق على عدد المشروعات الصغيرة –بالإضافة إلى متناهية الصغر– وفرص العمل المتولدة عنها ليس فعال بشكل كبير حيث الزيادة في كليهما محدودة.

وتشير نتائج أداء جهاز تنمية المشروعات –الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقاً– خلال الفترة (1 يوليو 2014 – 31 ديسمبر 2020) إلى قيام الجهاز بضخ 30,3 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ويمثل ذلك حوالي 62% من إجمالي التمويل المُقدم خلال الفترة (1 يناير 1992 – 31 ديسمبر 2020) وقدره 49 مليار جنيه، كما ضخ الصندوق منح –خلال الفترة من أول يوليو 2014 إلى أخر ديسمبر 2020– بإجمالي 2,4 مليار جنيه لتمويل مشروعات التنمية المجتمعية

والتدريب والبنية التحتية بما يمثل 38% من إجمالي المنح البالغة 6,3 مليار جنيه خلال الفترة من 1 يناير 1992 إلى 31 ديسمبر 2020، ويوضح الجدول رقم (3) إجمالي المبالغ المنصرفة فعلياً وعدد القروض وإجمالي فرص العمل المتولدة خلال الفترة (2014 – 2020) [22].

جدول رقم (3): إجمالي المبالغ المصروفة فعلياً من الصندوق للمشروعات الصغيرة (ومتناهية الصغر) وعدد القروض وإجمالي فرص العمل المتولدة عنها خلال الفترة (2014 – 2020)

البيان	المبالغ المنصرفة فعلياً (بالمليار جنيه)	عدد القروض	إجمالي فرص العمل
المشروعات الصغيرة من خلال الجهات الوسيطة	12,4	89181	290446
الإقراض المباشر	4,4	23422	97580
إجمالي المشروعات الصغيرة	**16,8**	**112603**	**388026**
المشروعات المتناهية الصغر	13,5	1244487	1613690
إجمالي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	**30,3**	**1357090**	**2,001,716**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. (2020).

ويُلاحظ أن التمويل المُقدم لهذا القطاع قد زاد بشكلٍ كبير خلال السبعة أعوام السابقة مقارنة بالأعوام السابقة عليها؛ بما يعني تزايد الاهتمام بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة، ولكنه وفر حوالي 2 مليون فرصة عمل فقط، وهو رقم صغير مقارنة بالمطلوب بالنسبة لمصر عند النظر لخصائصها الديموغرافية ومعدلات البطالة فيها.

ويرجع ضعف دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة إلى ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، والمبالغة في الاعتماد على ضمان الموظفين الذي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 92% لتحديد الجدارة الائتمانية للمستفيد من برامج الصندوق، وضعف نظم المتابعة والرقابة (عبد القادر، 2004)، وبالتالي تحول التمويل لهدف بالنسبة للصندوق بدلاً من كونه وسيلة لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر.

[22] تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر (1 / 7/ 2014 – 31/ 12/ 2020)، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – إدارة المعلومات – المكتب الفني.

4-2 آلية مقترحة لتطوير التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة في مصر

بعد الرجوع لحالة التمويل الصغير في مصر بتحليل تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية – جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاحقاً– وما ظهر من ضعف فعاليته في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في مصر، وانطلاقاً من أن المشروعات الصغيرة قطاعاً استراتيجياً بالنسبة للدول النامية ومن كون التمويل لا سيما المصرفي من معوقات تنمية هذا القطاع، وبالتالي إعاقة تنمية اقتصاديات الدول النامية، واسترشاداً بالتجارب التي تناولها البحث، تقدم الدراسة نموذجاً لبنك المشروعات الصغيرة كبنك مستقل ومتخصص في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة يتناسب معها من ناحية تكلفة الاقتراض وشروط وآلية الحصول على القرض على غرار تجربة بنك جرامين ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا ويتلافى القصور الذي ظهر في التجربة المصرية؛ فوجود بنك مستقل لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في مصر هو أمر تأخر كثيراً، **ويظهر نموذج البنك على النحو التالي:**

بنك تنمية المشروعات الصغيرة

مهمته: توفير التمويل للمشروعات الصغيرة فقط للقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل للفئات الأكثر احتياجاً وشباب الخريجين. و**إدارته:** له إدارة مستقلة، ويشرف عليه البنك المركزي. و**موارده:** يجب أن تتسم **بالتنوع** –أن تكون من مصادر متعددة– لتقليل مخاطر الإقراض، وتقترح الدراسة أن تكون الموارد من المصادر التالية:

1- قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك أو إلزامها بإيداع نسبة معينة من محفظة الإقراض لديها لدي بنك تنمية المشروعات الصغيرة بدلاً من قيام البنوك نفسها بتخصيص هذه النسبة واقراضها للمشروعات الصغيرة؛ والغرض من ذلك أن تصبح سياسة الإلزام أكثر فاعلية فضلاً عن تخفيض مخاطر الإقراض على البنوك لأن هذه النسبة التي سيخصصها كل بنك ستكون ضمن محفظة إقراض مكونه من موارد عديدة لدي بنك تنمية المشروعات الصغيرة.

2- وتقترح الدراسة ما يمكن تسميته التمويل التشاركي المستدام، والذي يُخصَص له صندوقاً داخل البنك لدعم وتمويل مشروعات شباب الخريجين؛ على سبيل المثال من خلال المساهمة المالية الاختيارية للطلاب في المراحل الدراسية المختلفة في هذا الصندوق دعماً لتنميتهم مستقبلاً،

ويمكن تنمية هذه المشاركة لديهم بعقد الندوات التثقيفية التي ترسخ لمفهوم التشارك في التنمية وتشكيل الوعي الادخاري والاستثماري لديهم.

3- مخصص سنوي من موازنة الحكومة لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة.

4- قبول ودائع بدون فائدة ووفقاً لنظم التمويل الإسلامي.

5- يتم استقطاب إعانات وتبرعات محلية ودولية من خلال الترويج لبرامج البنك والتي تدعم الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً وشباب الخريجين.

آلية الإقراض وتكلفته: يتم الإقراض بنفس آلية بنك جرامين بنغلاديش ومؤسسة أمانة اختيار ماليزيا كما تم عرضها في البحث، وتكون الفوائد المدفوعة على القرض هي فقط رسوم إدارية الهدف منها تغطية تكاليف تشغيل البنك ورواتب موظفيه، بمعني ألا يكون هدف البنك هو الربح، وأن يتم عمل صندوق ادخار وتأمين لكل مجموعة بهدف تأمين المخاطر التي من المحتمل أن يواجها أحد أفراد المجموعة، وكذلك تمويل أنشطة توسيع مشاريعهم فيما بعد، وأن يتم سداد القروض على أقساط أسبوعية أو شهرية حسب النشاط الممول ودورية الحصول على الدخل مع إعطاء فترة سماح تتناسب مع نوعية النشاط الممول وبما يسمح للعميل بالسداد وعدم التعثر، وأن التسديد على أقساط سيكون أيسر من التسديد دفعة واحدة عند انتهاء أجل الاستحقاق، وأن يكون الإقراض وفقاً للمعادلة التالية:

مقدار القرض لكل فرد = عدد أفراد المجموعة × مقدار القرض المخصص للبرنامج × 20%

هيكله التنظيمي: ليس من الضروري أن يكون لمقار البنك مبانٍ كالبنوك الأخرى فقد تكون فروعه مؤجرة أو أكشاكاً فالهدف هو الخدمة التمويلية المناسبة وطريقة تقديمها، ويتم إيداع موارده المالية إما في حسابات خاصة ببنك تنمية المشروعات الصغيرة لدي البنوك، أو يقوم كل بنك من الجهاز المصرفي المصري بتخصيص كامل فروعه أو بعضها –حسب الحاجة– في أحد محافظات الجمهورية لبنك تنمية المشروعات الصغيرة وغالباً فروع البنوك تكون في المدن ولذلك يتم تخصيصها كفروع وتكون المراكز التابعة لها أكشاكاً ثابتة أو متنقلة ومبانٍ مؤجرة في القري ويكون أحد الفروع في المحافظة مكتباً للمنطقة وأحدها في القطاع مكتباً للقطاع وأحدها في العاصمة مكتباً رئيساً، ويتم التنسيق بين هذه الفروع في كافة المحافظات على أنها بنكاً واحداً هو بنك المشروعات الصغيرة.

أن يكون له أربع مستويات إدارية (كهيكل بنك جرامين)؛ تتدرج من أسفل لأعلي على النحو التالي (لتفاصيل أكثر عن هذا الهيكل وكيفية عمله يمكن الرجوع للنقطة الثالثة من هذا البحث):

1- المكاتب الفرعية (عدد المكاتب الفرعية بعدد مراكز المحافظة): كل فرع يضم عدداً من المراكز (كل قرية مركز) وكل مركز يضم عدداً من المجموعات وكل مجموعة تضم من 3 إلى 5 أفراد. **2**- مكاتب المناطق: أن يكون في كل محافظة مكتب (عدد مكاتب المناطق 27 مكتباً على مستوي الجمهورية)؛ كل مكتب منطقة (في المحافظة) تحته مكاتب الفروع (في مراكز المحافظة). **3**- مكاتب القطاعات: يتم تقسيم الجمهورية إلى قطاعات مثلاً أربع قطاعات (قطاع الدلتا، قطاع الصعيد الأعلى، قطاع الصعيد الأسفل، قطاع سيناء ومدن القناة)، وكل قطاع تحته مكاتب المناطق في المحافظات. **4**- المكتب الرئيس: وهو الوحدة المركزية التي يندرج تحتها كل ما سبق.

نطبق ما سبق على أحد المحافظات مثلاُ المنوفية ويتم التعميم على باقي محافظات الجمهورية بنفس الطريقة: حيث يقوم كل بنك بتخصيص فروعاً له في محافظة معينة لبنك المشروعات الصغيرة؛ فمثلاً يخصص البنك الأهلي فروعاً له في محافظة المنوفية لبنك تنمية المشروعات الصغيرة ويكون فرع البنك في مركز منوف –على سبيل المثال– هو أحد فروع بنك المشروعات الصغيرة في محافظة المنوفية وله مراكز في جميع قري المركز وكل مركز في كل قرية تحته عدداً من المجموعات وكل مجموعة بها من 3 إلى 5 مستفيدين، ويطبق ما تم في مركز منوف بنفس الطريقة على باقي مراكز المحافظة، ويتم تخصيص أحد الفروع في المحافظة فرع شبين الكوم –على سبيل المثال– مكتباً للمنطقة. ويتم التعميم بنفس الأسلوب التي تم ذكره في محافظة المنوفية على باقي المحافظات. ويتم تخصيص فرع في قطاع الدلتا مثلاً مكتباً للقطاع وهكذا في باقي القطاعات ويتم تخصيص فرعاً في القاهرة مكتباً أو مقراً رئيساً لبنك تنمية المشروعات الصغيرة.

5- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- أشارت دراسة تجربة بنك جرامين إلى وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين قروض بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في بنغلاديش؛ فمعامل ارتباط بيرسون بينهما = 0,97 تقريباً، كما زاد عدد أعضاء بنك جرامين بنسبة 11% بين عامي 2010 و2019.

2- أشارت دراسة مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا **(AIM)** إلى زيادة أعداد أعضاء بنسبة 770% بين عامي 1995 و2022 والذي صاحب تطور حجم قروضها من 500 ألف رينجيت عام 1991 إلى 2,6 مليار رينجيت عام 2019، وكذلك وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا (**PSME**) والائتمان المصرفي المُقدم لها (**BANKL**)؛ وهذا ما أظهرته معادلة الانحدار: $PSME = 105325.4 + 1.376673\ BANKL$ ؛ فزيادة الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بواحد رينجيت ماليزي يُزيد ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي ب 1,38 رينجيت ماليزي تقريباً.

3- النتيجتين السابقتين أثبتوا صحة فرض البحث بوجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين تمويل المشروعات الصغيرة وتنميتها. وأن مصارف التمويل الصغير لها دور كبير في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية.

4- أبرز تجارب التمويل الصغير في مصر (الصندوق الاجتماعي للتنمية "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاحقاً") لم تُظهر النجاح المطلوب الذي يحقق التنمية المطلوبة لقطاع المشروعات الصغيرة في مصر.

ثانياً: التوصيات

1- يوصي الباحث الجهات الرسمية المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر أن تسترشد بالنموذج المُقترَح "**بنك تنمية المشروعات الصغيرة**".

2- ضرورة زيادة عدد فروع البنوك في الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص؛ من أجل زيادة نسبة التغطية المصرفية لضمان توفير الخدمات المصرفية لقطاع أكبر من أفراد المجتمع، ولابد أن يكون للبنوك في هذه الدول دوراً في نشر الثقافة المصرفية بين أفراد المجتمع.

3- ينبغي على الدول النامية ومنها مصر –في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام الانترنت– أن تهتم بإنشاء منصات رقيمة للترويج للبرامج والقروض والضمانات التي تقدمها المؤسسات المختلفة المتخصصة في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة، وكيفية الاستفادة منها والتعامل مع هذه المؤسسات من خلال الفيديوهات والرسومات التوضيحية، واستغلال شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ مفهوم وهدف هذه المؤسسات وطريقة التعامل معها والاستفادة منها، وكذلك التشجيع على ريادة الأعمال والأنشطة والأعمال الخاصة.

4- يمكن للدراسات التالية البحث في بقية معوقات تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول النامية، وأن تدرس التجارب التي قطعاً شوطاً جيداً في هذا الشأن للاستفادة منها، وأن تهتم بدراسة التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة لكونه يتناسب إلى حد كبير مع خصائصها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. التلباني، أحمد محي الدين محمد. (2019). ***التجربة الاقتصادية الماليزية "التقويم والدروس المستفادة"***، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية، 4(7) 7 – 80.
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء–وزارة التخطيط. (2016). ***واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009 – 2015)***، جمهورية مصر العربية.
3. الشافعي، الشافعي إبراهيم. & اوصيلة، سميرة حسين. (2022). ***دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي*** (دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بمدينة الخمس)، مجلة الجامعي – العدد 35 – ربيع 2022.
4. بوركوه، نبيل. & بوعبد الله، عبد القادر. (2019). ***دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير–جامعة محمد الصديق–الجزائر.
5. سعيد، مجدي. (2007). ***تجربة بنك الفقراء***، الدار العربية للعلوم–ناشرون، الطبعة الثانية.
6. عبد الحكيم، عمران .(2018) ***.تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري***، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس.
7. عبد الرحمن، عادل محمد محمد. (2008). ***الدور الحكومي في تنمية الصناعات الصغيرة: (التحديات والحلول)***. المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: استراتيجيات الاستثمار وقضايا التنمية المحلية في مصر، القاهرة: مركز البحوث والمعلومات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ووزارة الدولة للتنمية الإدارية وشركة النصر العامة للمقاولات "حسن محمد علام" 217–257. دار المنظومة.
8. عبد القادر، محمد إبراهيم. (2004). ***تقويم تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة***. أبحاث ندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، القاهرة: مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي– جامعة الأزهر، 1–12. دار المنظومة.
9. عزت، فرج عبد العزيز ونور الدين، غادة إبراهيم. (2007). ***تشجيع الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة***. المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، مج1، القاهرة: وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 320 – 357، دار المنظومة.
10. عوض الله، مفيده محمد. والبيلي، خالد حسن .(2018) ***.دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة***، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا–جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

11. قسوم، حنان. & بن تومي، بدرة. (2016). ***فعالية نظام التمويل الأصغر في الاقلال من الفقر دراسة حالة: بنك جرامين***، البنك الوطني للتنمية بمصر، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن. مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، العدد (1).

12. مجاهد، حازم السيد. (2020). ***اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها في ضوء التجربتين الماليزية والهندية*** .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 10(3) العدد (73)، 549 – 599.

13. محمد، عبد الرحمن يسري أحمد. (2000). ***الصناعات الصغيرة في البلدان النامية: تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية***، جدة، السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

14. محمد، علا. (2018). ***التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي) – التجربة المصرية***، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – القاهرة – مصر**، المجلد التاسع عشر–ع.4 ص. (7 – 39).

15. مرعي، أسامة. والناقة، أحمد. والشامي، محمد. (2023). ***دور التمويل المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر خلال الفترة (1991 – 2020)***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية.

16. نور، نويرة. (2018). ***دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة– خلال الفترة من 2012 / 2017***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير–جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Abdullah, M. A., & Manan, S. K. A. (2009, April). ***Adequacy of financial facilities for small businesses in Malaysia: Preliminary findings***. In 10th International Business Research Conference

2- Ali, Engku Rabiah (2019). ***Successful Models of Social Finance Initiatives: Lessons from Amanah Ikhtiar Malaysia (AIM),*** ISSF2019 14th INTERNATIONAL SHARI, AH SCHOLARS FORUM.

3- Al-Jamal, Z. (2021). ***Factors Influencing the Decision of Granting Credit at Commercial Banks in Jenin Governorate***. Journal of the Arab American University مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث, 7(2), 149-185.

4- Asia Small and Medium-Sized Enterprise Monitor 2020: Volume I—Country and Regional Reviews.

5- Beck, T. (August 2013), ***Bank financing for SMEs– lessons from the literature***, national institute economic review No. 225 august 2013. E-mail: T.Beck@uvt.nl.

6- Edris, M. M. A. M., Bashir, M. S., Bakar, Y. S. A., & Baharuddin, A. S. (2021). ***The Role of Microfinance in Helping the Poor: Amanah Ikhtiar Malaysia as a Model***. Dirasat: Human and Social Sciences.

7- El-said, H.& Al-Said, M.& Zaki, C. (2013). ***Access to Finance and Financial Problems of SMEs: Evidence from Egypt, Journal of Business and Economics***,

ISSN 2155-7950, USA, February 2014, Volume 5, No. 2, pp. 142-161. http://www.academicstar.us

8- Esubalew, A. A., & Raghurama, A. (2023). ***Commercial bank financing to micro, small, and medium enterprises (MSMEs): the mediating and multi-group effect analysis***. Journal of Small Business & Entrepreneurship, 35(3), 307-335. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/08276331.2020.1769253

9- Fridell, M., (2008). ***Microcredit and the informal sector on the West Bank,*** [Master's Thesis, Department of Economics - Uppsala University].

10- Garcia, J. & Agbohlah, S. & Kharbotli, D., (2014) . ***An Analysis of Access to Finance by Micro, (Small and Medium Enterprises (MSMEs) in Egypt),*** E/ESCWA/EDGD/2014/Technical Paper.4,27 June 2014.

11- Ghebrial, F. (2019***). Financial inclusion in egypt: challenges and opportunities*** (Doctoral dissertation, American University in Cairo).

12- Haque, T., Siwar, C., Bhuiyan, A. B., & Joarder, M. H. R. (2019). ***Contributions of Amanah Ikhtiar Malaysia (AIM) microfinance to Economic Empowerment (EE) of women borrowers in Malaysia***. Economics & Sociology, 12(4), 241-333.

13- Hassan, K. (2002). ***The microfinance revolution and the Grameen Bank experience in Bangladesh***. Blackwell.

14- Hassan, S., Alam, M., & Abdul Rahman, R. (2015). ***An estimation of market size for microfinance: Study on the urban microentrepreneurs in Selangor, Malaysia.*** Hassan, S., Alam, MM, Rahman, RA, 269-274.

15- Hill, R. C., Griffiths, W. E., & Lim, G. C. (2008). ***Principles of econometrics,*** Third Edition

16- Hommes, M. & Stein, P. & Ardic, O. (2013) ***Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises***, IFC report on 16 October 2013.

17- International labor organization (ILO) (2016). ***Role of Finance in Driving Formalization of Informal Enterprises,*** International Labour Office-Switzerland.

18- Jalil, M. F. (2021). ***Microfinance towards micro-enterprises development in rural Malaysia through digital finance***. Discover Sustainability, 2(1), 1-15.

19- Kandasamy, K., Lee, S., & Jer, N. S. (2018). ***Understanding financing through the lens of small and medium enterprises (SMEs).*** Financial Stability and Payment Systems Report.

20- Kenemesh, S. A. W. (2017). ***The role of financing methods in the success of the management of small projects in the State of Kuwait***: ***دور أساليب التمويل في نجاح إدارة المشروعات الصغيرة في دولة الكويت***. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية, 1(4), 20-1.

21- Mason, C., Azmi, W. N. W., & Madden, R. (2018). ***Aiming for Greater Financial Inclusion through Sustainable Development: The Story of AIM (Amanah Ikthiar Malaysia)***. Asian Institute of Finance.

22- Mokhtar, S. H. (2011). ***Microfinance performance in Malaysia,*** (Doctoral dissertation, Lincoln University).

23- Nargis, F., Lee, S. H., & Kwon, K. S. (2012). ***Evaluating the Success Factors of Microfinance: A Case Study of Grameen Bank***. Asia-Pacific Journal of Business Venturing and Entrepreneurship, 7(3), 65-73.
24- Nawai, N. B., & Bashir, M. S. (2009). ***Evaluation of micro credit program for poverty alleviation: A case of Amanah Ikhtiar Malaysia (AIM),*** Faculty of Economics and Muamalat – Islamic University College of Malaysia, Bandar Baru Nilai, 71800 Nilai, Negeri Sembilan.
25- Nicholson, W., & Snyder, C. M. (2012). ***Microeconomic theory: Basic principles and extensions.*** Cengage Learning.
26- Nicholson, W., & Snyder, C. M. (2012). ***Microeconomic theory: Basic principles and extensions***. Eleventh edition, Cengage Learning.
27- Nor, A. N. M. (2019). ***The Chronology of Microfinance Development in Malaysia: A Review***. KnE Social Sciences, 1271-1284.
28- Obilor, E. I., & Amadi, E. C. (2018). ***Test for significance of Pearson's correlation coefficient.*** International Journal of Innovative Mathematics, Statistics & Energy Policies, 6(1), 11-23.
29- Olamilekan, A., (2018). ***Bank Financing of Small and Medium-sized Enterprise's in Ireland: The Banker's perspective,*** [the degree of MSc in Finance, National College of Ireland].
30- Padilla-Pérez, R. & Ontañon, R. (2013). ***Commercial bank financing for micro-enterprises and smes in Mexico***, Cepal review 111, DECEMBER 2013 ,G21, L29, O16,pp.(7-18). ramón.padilla@cepal.org,.
31- Rahman, A. (2001). ***Women and microcredit in rural Bangladesh: An anthropological study of Grameen Bank lending.*** Westview Press.
32- Ruslan, R. A. M., Gan, C., Hu, B., & Quang, N. T. T. (2019). ***Accessibility to Microcredit by Small-and Medium-Sized Enterprises in Malaysia.*** International Journal of Business and Economics, 18(3), 287-305.
33- Tambunan, T. T. H. (2009). ***SMEs in Asian developing countries.*** Springer.
34- Vandenberg, P., & Creation, J. (2006***). Poverty reduction through small enterprises.*** SEED Working paper

ثالثاً: تقارير ومواقع

1- تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر (1 / 7/ 2014 – 31/ 12/ 2020)، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – إدارة المعلومات – المكتب الفني.
2- Amanah Ikhtiar Malaysia https://www.aim.gov.my/
3- Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021
4- Grameen bank, Annual report 2020, https://grameenbank.org
5- World Bank data. http://www.worldbank.org/

الملاحق

ملحق (1): يوضح أهم المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية لمصر خلال الفترة (1991 – 2020)

السنوات	عدد السكان (مصر). الأرقام بالمليون	عدد السكان في الفئة (15 - 64 عاماً) (مصر). الأرقام بالمليون	النمو السكاني (%) سنوياً) (مصر).	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (% سنوياً).	معدل البطالة الإجمالي (% من اجمالي القوي العاملة).	بطالة الشباب (% من القوي العاملة في الفئة العمرية 15 - 24 عام)	إجمالي تكوين رأس المال (% النمو السنوي)
1991	57.4	31.4	2.27	-1.28	9.38	26.76	-20.32
1992	58.7	32.2	2.14	2.07	8.92	25.39	-3.89
1993	59.9	33.0	2.05	0.57	10.92	30.99	-5.14
1994	61.1	33.9	2.01	1.66	10.93	31.18	10.42
1995	62.3	34.8	2.01	2.37	11.04	31.16	12.02
1996	63.6	35.8	2.01	2.75	9.00	25.74	8.80
1997	64.9	36.8	2.01	3.24	8.37	24.15	10.53
1998	66.2	37.8	2.00	3.34	8.03	23.43	15.41
1999	67.5	38.9	1.97	3.84	7.95	20.53	16.59
2000	68.8	40.1	1.93	4.19	8.98	24.99	8.30
2001	70.2	41.2	1.90	1.43	9.26	27.62	-2.18
2002	71.5	42.5	1.88	0.27	10.01	26.27	5.54
2003	72.8	43.7	1.86	1.06	11.01	29.76	-6.80
2004	74.2	45.0	1.83	2.00	10.32	28.35	6.09
2005	75.5	46.3	1.81	2.42	11.20	31.63	10.69
2006	76.9	47.4	1.77	4.78	10.49	30.47	14.02
2007	78.2	48.6	1.75	5.02	8.80	25.01	24.14
2008	79.6	49.7	1.78	5.08	8.52	25.51	15.60
2009	81.1	50.8	1.86	2.65	9.09	25.18	-9.30
2010	82.8	51.9	1.98	3.04	8.76	24.54	7.86
2011	84.5	52.9	2.11	-0.46	11.85	29.40	-1.86
2012	86.4	53.9	2.21	-0.06	12.60	34.41	5.19
2013	88.4	54.9	2.27	-0.15	13.15	34.14	-8.42
2014	90.4	55.9	2.26	0.53	13.10	32.28	1.71
2015	92.4	56.9	2.21	2.10	13.05	34.67	8.60
2016	94.4	57.8	2.15	2.19	12.41	34.16	11.23
2017	96.4	58.9	2.09	2.13	11.74	33.28	11.32
2018	98.4	60.0	2.03	3.33	9.82	26.58	15.72
2019	100.4	61.1	1.98	3.68	7.84	20.99	12.95
2020	102.3	62.2	1.92	1.79	9.17	23.39	-20.95

المصدر: بيانات البنك الدولي (**world Bank Data**) http://www.worldbank.org/

ملحق (2): يوضح أهم المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية لبنغلاديش وماليزيا خلال الفترة (1991 – 2020)

السنوات	النمو السكاني (% سنوياً).		النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (% سنوياً).		عدد السكان في الفئة العمرية (15 - 64 عام). الأرقام بالمليون		معدل البطالة الإجمالي (نسبة من إجمالي القوي العاملة)		بطالة الشباب (% من القوي العاملة في الفئة العمرية 15 - 24 عام)	
الدول	بنغلاديش	ماليزيا	بنغلاديش	ماليزيا	بنغلاديش	ماليزيا	بنغلاديش	ماليزيا	بنغلاديش	ماليزيا
1991	2.33	2.68	1.50	6.50	58.2	11	2.20	3.65	5.45	10.58
1992	2.23	2.57	3.52	5.89	59.9	11.4	2.33	3.71	5.79	10.90
1993	2.17	2.51	2.73	6.88	61.7	11.7	2.36	4.11	5.91	12.26
1994	2.14	2.50	1.92	6.21	63.6	12	2.38	3.65	6.02	11.05
1995	2.13	2.52	3.18	6.84	65.5	12.4	2.48	3.15	6.29	9.69
1996	2.13	2.55	2.71	7.07	67.4	12.8	2.51	2.52	6.43	7.78
1997	2.11	2.56	2.64	4.49	69.4	13.2	2.69	2.45	7.19	7.70
1998	2.08	2.53	3.22	-9.74	71.4	13.7	2.90	3.20	8.04	9.68
1999	2.02	2.44	2.68	3.49	73.5	14.1	3.06	3.43	8.78	10.70
2000	1.95	2.32	3.31	6.12	75.6	14.5	3.27	3.00	9.69	9.60
2001	1.89	2.20	3.10	-2.03	77.5	14.9	3.62	3.53	8.81	11.15
2002	1.82	2.08	1.92	2.77	79.5	15.4	3.90	3.48	7.69	11.14
2003	1.73	2.01	2.93	3.24	81.5	15.8	4.32	3.61	6.61	11.60
2004	1.62	1.97	3.51	4.28	83.4	16.3	4.26	3.54	7.69	11.58
2005	1.48	1.97	4.93	2.93	85.3	16.7	4.25	3.53	8.82	11.65
2006	1.35	1.97	5.39	3.25	86.9	17.1	3.59	3.31	7.29	10.96
2007	1.23	1.96	5.94	4.01	88.5	17.6	4.13	3.23	8.24	10.81
2008	1.15	1.91	5.08	2.67	90.1	18	4.57	3.32	9.01	10.67
2009	1.12	1.82	4.12	-3.44	91.7	18.5	5.00	3.66	9.71	11.54
2010	1.12	1.69	4.37	5.55	93.3	18.9	3.38	3.39	6.39	11.25
2011	1.14	1.56	5.17	3.61	95.1	19.4	3.77	3.05	7.60	9.90
2012	1.15	1.45	5.20	3.78	96.9	19.8	4.12	3.10	8.80	10.40
2013	1.16	1.37	4.68	3.04	98.7	20.1	4.43	3.16	9.98	10.22
2014	1.14	1.34	4.75	4.37	101	20.5	4.38	2.88	10.36	9.88
2015	1.12	1.34	5.29	3.53	103	20.9	4.37	3.10	10.78	11.15
2016	1.10	1.36	5.80	2.93	104	21.2	4.35	3.44	11.19	11.00
2017	1.08	1.36	5.27	4.33	106	21.5	4.37	3.41	12.39	11.49
2018	1.05	1.35	6.08	3.47	108	21.9	4.41	3.30	12.55	11.60
2019	1.03	1.33	6.69	3.12	110	22.2	4.44	3.26	12.69	11.21
2020	1.00	1.29	2.27	-6.66	112	22.5	5.41	4.50	14.77	14.03

ملحق (3): حجم القروض المقدمة من بنك جرامين والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة وعدد أعضاء بنك جرامين في بنغلاديش خلال الفترة (2010 - 2020)

السنوات	حجم القروض من بنك جرامين (بالمليون تاكا)	القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في بنجلاديش (بالمليون تاكا)	عدد أعضاء جرامين (المقترضين من بنك جرامين). الأرقام بالمليون
2010	96149	-	8.34
2011	108539	-	8.37
2012	118609	225691	8.37
2013	133321	245579	8.54
2014	133321	261131	8.64
2015	149227	283426	8.81
2016	187533	309094	8.90
2017	234715	339458	8.93
2018	246810	370864	9.08
2019	254374	411480	9.26
2020	-	443476	-

المصدر: Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

ملحق (4): الإنتاج الإجمالي الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2003 - 2020)، وقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات المصرفية في ماليزيا خلال الفترة (2007 - 2020)

السنوات	الإنتاج الإجمالي الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا (بالمليون رينجيت)	مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا %	قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات المصرفية في ماليزيا (بالمليون رينجيت)
2003	190199	29.3	-
2004	205999	29.7	-
2005	220213	30.2	-
2006	234359	30.4	-
2007	257883	31.5	114137
2008	274766	32.0	124753
2009	275324	32.6	125323
2010	298180	32.8	128354
2011	319832	33.4	153168
2012	339121	33.6	175022
2013	360916	34.2	197735
2014	409776	36.6	230079
2015	435072	37	259611
2016	458686	37.3	284285
2017	491568	37.8	301476
2018	522415	38.3	281765
2019	553458	38.9	265074
2020	512798	38.2	290372

المصدر: Asian Development Bank (ADB) Asia SME Monitor 2021

ملحق (5): حجم القروض التي قدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر خلال الفترة (2009 – 2015) وعدد المشروعات الممولة من خلالها وفرص العمل المتولدة عنها

السنوات	حجم قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشروعات الصغيرة المتناهية الصغر (بالألف جنيه مصري)	عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق	فرص العمل المتولدة عن المشروعات الممولة من الصندوق
2009	**496532**	**203711**	**284058**
2010	**612379**	**165352**	**228714**
2011	**1292123**	**145135**	**218121**
2012	**1550905**	**166312**	**213724**
2013	**1520837**	**186813**	**229650**
2014	**2120387**	**178355**	**218272**
2015	**3088141**	**207632**	**299458**

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009 – 2015).